

لقد ربه لله
لا فتح بفتح ك
خيل مصرى

شراح

مِنْجَمَةٌ مَوْلى الْبِرِّ

فيما زاده كتاب النشر في القراءات العشر
على الشاطبية والدررة



تأليف
خادم العلم والقرآن
عبد الفتاح الفاضل

مفتش العلوم الشرعية والقراءات بالأزهر والمعاهد الدينية

قام بطبعه ونشره
محمد خليل المصري

قارعه المسجد الحسيني ووكيل مشيخة المقارئ المصرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على جليل آلائه ، وجميل نعمائه ، والصلاة والسلام على سيد
أنبيائه ، وصفوة أصفياه ، وعلى آله وأصحابه وأوليائه .

أما بعد : فيقول المفتقر إلى لطف ربه الغني : عبد الفتاح بن عبد الغني .
القاضي لقبا ، الشافعي مذهبا ، الأزهرى تربية ، النقشبندی طريقة ،
الدمهري بلداً — هذا شرح للنظم المسمى «منحة مؤلي البر» بما زاده
كتاب النشر ، للعلامة الشيخ محمد هلالى الأياري ، جمع فيه — رحمه الله —
الطرق التي زادها النشر والطيبة للقراء العشرة وروايتهم على ما لهم في الشاطية
والدرة ، وقد بذلت في هذا الشرح قصارى الجهد في تبسير عباراته ، وتنسيق
معلوماته ، وتوضيح مسائله .

وأسال الله ^{عظمته} جَلَّتْ قَدْرَتُهُ أَنْ يَمُنِحَنِي السَّدَادَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ، وَيُصَلِّحَ لِي
الْحَالَ وَالْمَالَ ، وَيُعِزَّنِي بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَهُوَ حَسْبِي
وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

قال الناظم :

قَالَ مُحَمَّدٌ هِلَالِي رَاجِيَا إِلَهَهُ عَفَوَا عَمِيمًا كَأَفِيَا
حَمْدًا لِمَوْلَانَا مُصَلِّيَا عَلَى مُحَمَّدٍ وَالْآلِ مَا تَأَلَّ تَلَا

وأقول : الناظم هو المغفور له الشيخ محمد بن محمد هلالى الأيبارى من
« إيبار » مركز كفر الزيات ، مديرية الغربية . كان عالماً فاضلاً صالحاً ورعاً ،
مُتَمَرِّزاً في علوم التجويد والقراءات ، وله في هذه العلوم مؤلفات قيمة —
ما بين منظوم ومشور — تدل على قوة عارضته ، وتوقد فريسته ، ورسوخ
قدمه في هذه العلوم ، منها « الجلاصة » في القراءات السبع ، و « الفوائد
المحررة في القراءات العشر » ، و « تنقيح الدرر » ، وله شرح موجز مفيد على
متن الدرر ، للحافظ ابن الجزرى . وشرح مختصر على الفوائد المحررة ، المتوه
عنه آنفاً ، ومنظومة في قراءة أبى عمرو البصرى وشرحها إلى غير ذلك من
المتون والشروح ، رحمه الله رحمة واسعة ، وأنزل على قبره شايبة الرحمة
والرضوان ، وحشرنا وإياه في زمرة الصالحين الأبرار .

وقد بدأ الناظم نظمها بالحمد ، وقدم بين يدى الحمد رجاءه مولاه أن يمنحه
عفواً عاماً شاملاً يحويه سيئاته ، ويغفر به زلاته .

والحمد : هو الثناء على الله تعالى بالجليل على جهة التعظيم والتبجيل ،
ومولانا هو بارئنا ومتولى جميع أمورنا ، والصلاة من الله تعالى الرحمة
المقرونة بالتعظيم ، وآل الرسول صلى الله عليه وسلم هم أقاربه المؤمنون به

والدرة: هو الكتاب الذي نظمه المحقق ابن الجزري، وضمنه قراءات الأئمة الثلاثة المتممة لقراءات الأئمة السبعة، وضمنه كذلك روايتهم وطرقهم حسبما ذكر ذلك في كتابه «تخيير التيسير»، الذي تمم به كتاب التيسير، وجعله مشتملا على قراءات الأئمة العشرة وروايتهم وطرقهم.

والحرز: هو الكتاب الذي نظمه الإمام الولي الصالح أبو القاسم الشاطبي وجمع فيه قراءات القراء السبعة، وروايتهم، وطرقهم حسبما ذكر ذلك الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني في كتابه «التيسير»، وسر ذلك الشيء، أتى به متواليا متتابعاً.

والمعنى: خذ أيها الطالب ما زاده كتاب النشر لجميع القراء العشرة وروايتهم من الطرق على ما ذكر لهم الإمام ابن الجزري في الدررة، والإمام الشاطبي في الحرز.

قال:

بليغ.

وَمَا مِنْ اِخْتِلَافٍ هُنَا يَحِلُّ فَفِيهِ وَجْهٌ مِنْ كِلَيْهِمَا قُبِلُ
وَأَخْسَرُ مِمَّا يَزِيدُ النَّشْرُ وَمِنْهُ جَاءَ بِالْأَصْنَافِ فِي الذِّكْرِ

وأقول: إذا ذكر في هذا النظم خلافاً بأن ذكر في كلمة ما وجهين لقارىء أو راوي يكون أحد هذين الوجهين المذكوراً في الشاطبية مقروءاً به لذلك القارىء أو الراوي إن كان القارىء والراوي من القراء السبعة وروايتهم؛

ويكون مذكوراً في الدرّة مقروءاً به إن كان القارىء والراوى من القراء
الثلاثة وروايتهم، ويكُون الوجه الآخر من زيادات النشر لذلك القارىء
أو الراوى، مثال ذلك قوله: في سورة البقرة، يمل هو ثم هو خلف ثق ..
فقد أفاد هذا القول أن لابي جعفر خلافاً في لفظ هو في قوله تعالى في سورة
البقرة « أن يمل هو » وقوله تعالى في سورة القصص « ثم هو يوم القيامة »
فروى عنه في هاهنا هذا اللفظ وجهان الأسكان والضم والأسكان مذكور
لابي جعفر في الدرّة، والضم من زيادات النشر له .

ومثال ذلك أيضاً قوله: في سورة الفاتحة، « ويا بَأَصْدَقِ بِخَلْفِ غِثْ »
فقد دل هذا القول على أن للشار إليه بعين غث وهو رويس خلافاً في باب
أصدق، وهو كل صاد سا كنة وقعت قبل دال، فروى عنه إتمام هذه الصاد
وروى عنه تمحيضها، ووجه الإتمام مذكور له في الدرّة والوجه الآخر
وهو التمحيط من زيادات النشر له وقس على ذلك ما يشبهه .

ويرد على الناظم أمران، الأول: أن قوله هنا يخالف لقوله السابق
« وماك ما لكل نشر زاده، الدال على أنه لا يذكر في هذا النظم إلا ما زاده
النشر للقراء العشرة وروايتهم على ما في الشاطبية والدرّة (١٦)

الثاني: أن هذا القول « وما من الخلاف الخ » غير مطرد، فكثيراً
ما يقتصر على ذكر الأوجه التي زادها النشر للقارىء، أو الراوى، ولا يتعرض
لتغيرها من الأوجه التي في الشاطبية والدرّة . والأمثلة لذلك كثيرة، فكان
الأولى حذف البيت الأول بتمامه، والشطر الأول من البيت الثاني .

ومعنى قوله : ومنه جا بالأصهباني الذكر : ومن هذا الكتاب وهو النشر
للحقق ابن الجزرى ورد ذكر الأصهباني وهو أحد الطريقتين عن ورش ،
واقصر الشاطبي على ذكر طريق واحد لورش وهو الأزرق .
والحاصل أن لورش طريقين : طريق الأزرق ، وهو الذى اقتصر عليه ،
الإمام الداني فى التيسير ، وتبعه الإمام الشاطبي فى الحرز .
وطريق الأصهباني وهو الذى زاده النشر على التيسير والشاطبية ، وهذا
معنى قول الناظم هنا :

وَهُوَ لُورِشِنَا طَرِيقٌ يُقْبَلُ وَأَزْرَقٌ لَهُ طَرِيقٌ أَوَّلُ
ثم قال :

فَإِنْ تَرَكْتُ ذِكْرَ الْأَصْهَبَانِي فَهَوَّ وَأَزْرَقٌ مُوَافِقَانِ

وأقول : إن سكت الناظم عن ذكر الأصهباني بأن ذكر ورشاً ولم ينص
على الأصهباني ، ولا على الأزرق فحينئذ يكون الأصهباني موافقاً للأزرق
كقوله : فى باب حروف قربت بخارجها ، يلهث ندى جود لنا ، فيكون
المراد من قوله : جود ورشاً من الطريقتين ، وقس على ذلك ما مثله .

قال :

وَإِنْ لِبَعْضِ مَا لِأَزْرَقٍ سَكَتَ عَنْهُ يَكُنْ مُوَافِقًا فِيمَا نَبَتَ

وأقول : يعنى إذا كان للأزرق وجهان مثلاً فى كلمة ما ، وذكر له

والسين لأبي الحارث والتاء لحفص الدوري ، والتاء لأبي جعفر ، والح
لابن وردان ، والذال لابن جمار ، والظاء ليعقوب ، والغين لرويس
والشين لروح .

وهذه هي الرموز الحرفية ، وأما الرموز الكلمية فهي :

« المديني » أو « مداء » ، لنافع وأبي جعفر ، « البصري » ، أو « حما » ، لأبي عمرو
ويعقوب ، « حرم » ، لنافع وابن كثير ، وأبي جعفر ، « جبر » ، لابن كثير
وأبي عمرو ، « سما » ، للبدنين والبصريين ، وابن كثير ، « عم » ، للبدنين والشامي ،
« كفي » ، للكوفيين ، عاصم وحمزة والكسائي وخلف البزار ، « شفا » ، لهؤلاء
دون عاصم ، « صحب » ، لحمزة والكسائي وخلف وحفص ، « محبة » ، لحمزة
والكسائي وخلف وشعبة ، « صفا » ، لشعبة وخلف البزار ، « قتي » ، لحمزة
وخلف ، « رضا » ، لحمزة والكسائي ، « روي » ، خلف والكسائي ، « ثوي »
أبو جعفر ويعقوب ، « كنز » ، للكوفيين الأربعة وابن عامر ، « حق » ،
لابن كثير وأبي عمرو ويعقوب .

قال :

مُقْتَصِرًا عَلَى الَّذِي بِهِ قُرِيَ وَمُهْمِلًا مَا رَدَّهُ لَنَا دُرِي

وأقول : اقتصر الناظم في نظمه على ذكر الوجه المختص المقروء به لصاحبه ،
قارنًا كان أم راويًا ، أم طريقًا ، وأهمل ذكر الوجه الذي علم لتارده ، وعدم
جواز القراءة به .

قال :

وَكُلُّ مَا بِالضَّعْفِ مِنْ حِرْزٍ وَوَصِفٌ ذَكَرْتُهُ إِنْ كَانَ مِنْ نَشْرِ أَلْفٍ

وأقول : أخبر الناظم أن كل وجه وصف بالضعف من طريق حرز
الإمامي فإنه يذكره إن كان هذا الوجه ثابتا من طريق النشر .

مثال ذلك قصر هاء « اقتده » لابن ذكوان في قوله تعالى في سورة الأنعام
« فبهدهم اقتده » فإن هذا الوجه ضعيف غير مقروء به من طريق الحرز
وقد أشار الشاطبي إلى ضعفه بقوله « ومد بخلف ماج » أي اضطرب هذا
الخلاف بل الثابت لابن ذكوان إشباع الهاء فقط ، ولكن هذا الوجه قوي
معتمد مقروء به من طريق النشر . ولهذا ذكره الناظم هنا في قوله : « في باب
المرسوم » ، « واقته اقصر من » وأمثلة ذلك كثيرة .

قال :

سَمِيَتْهُ مَنِحَةٌ مُوَلَّى الْبِرِّ بِمَا زَيْدُهُ كِتَابُ النَّشْرِ

وأقول : سمي الناظم كتابه هذا « منحة مولى البر » ومولى بضم الميم
أي مفضي الخير والأحسان علينا وهو الحق جل جلاله ، « بما يزيد كتاب
النشر للقراء العشرة ورواتهم من الطرق والأوجه الزائدة على الشاطبية
والدرة .

قال :

فَقُلْتُ رَاجِئاً إِلَى اللَّهِ الْخَلْقِ هِدَايَتِي إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ

وأقول : يعني فشرعت في القول راجياً معبود العباد بحق وهو الباري
تبارك وتعالى دلالتى وإرشادى إلى طريق الحق والصواب فنه سبحانه يستمد
العون والتوفيق .

البسملة وسورة أم القرآن والادغام الكبير

قال :

بَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ كَمَا جَاءَ وَالْأَصْبَحَ فِي كَقَالُونَ أَفْهَمًا

وأقول : أخبر الناظم أنه تلفظ بالبسملة وفصل بها بين كل سورتين المشار إليهم بالكاف من كم، وبكلمة وحاء وهم ابن عامر وأبو عمرو ويعقوب، ومقتضى قوله السابق : وهالك ما للكل نشر زاده الخ أن يكون هذا الوجه بما زاده النشر على الشاطبية، وهذا مبني على احتمال في قول الشاطبي رضي الله عنه :

ولا نص كلاح وجه ذكرته وفيها خلاف جيد وراجع الطلاب

وهو أن تكون الكاف في كلا رمزاً لابن عامر، والحاء في حب رمزاً لأبي عمرو والجم في جیده رمزاً لورش، وعلى هذا لا يكون لابن عامر وأبي عمرو بين السورتين من الشاطبية إلا السكت أو الوصل وحينئذ تكون البسملة لهما من زيادات النشر على الشاطبية، والاحتمال الآخر في قول الشاطبي السابق الذكر ألا يكون في البيت رمز لأحد ويكون معنى قوله

وفيه خلاف الخ وفي البسمة خلاف عن هؤلاء الثلاثة ، وعلى هذا الاحتمال يكون لكل واحد من هؤلاء الثلاثة بين السورتين من الحرز ثلاثة أوجه : السكت ، الوصل ، البسمة ، وحينئذ لا تكون البسمة لهم من زيادات النشر فلا يكون للنص عليها هنا وجه .

« تلبيه » علمت موافقة يعقوب أبا عمرو فيما له بين السورتين من الأوجه من سكوت المحقق عنه في الدرر ، ثم أخبر الناظم أن الأصبهاني كقالون ، ومعلوم أن قالون يفصل بالبسمة بين كل سورتين ، فيكون الأصبهاني مثله .

قال :

وَأَشْكْتُ لِبَزَارٍ صِرَاطَ كُلِّهِ بِالصَّادِ زُرٌّ وَمَحَضًا أَوَّلُهُ
أَوْ مَحَضًا وَأَشْمِمًا فِي الثَّانِي أَوْ ذِي اللَّامِ عَنْ خَلَادِهِمْ كَأَرْوَا

وأقول : أمر بالسكت بين السورتين لخلف البزار زيادة على ماله من الوصل فيكون له بين كل سورتين وجهان الأول الوصل وهو المذكور له في التحجير والنشر ، والثاني السكت وهو من زيادات النشر على التحجير .

ثم أخبر أن لفظ صراط كله يقرأ بالصاد لقبيل زيادة على وجه السين ، سواء كان معرفا باللام نحو الصراط ، أو بالإضافة نحو صراط الله صراطك ، أم كان منكرًا نحو صراطا ، فالسين هي المذكورة له في التيسير

والشاذية ، والصاد من زيادات النشر على التيسير ، ثم أمر بتمحيض الموضع الأول منه لخلاد وهو في قوله تعالى « إهدنا الصراط المستقيم » والمراد بالتمحيض قرأته بالصاد المحضة الخالصة . وهذا الوجه من زيادات النشر لخلاد على التيسير والشاذية لأن له من هذين الكتابين في هذا الموضع الأشمام فقط ، فيكون له في هذا الموضع طريقان الأشمام والتمحيض . ثم أمر بقراءة الموضع الثاني لخلاد وهو « صراط الذين » في الفاتحة بالتمحيض أو الأشمام ، أى مع الأشمام في الموضع الأول ، والدليل على هذا التقدير أن التمحيض في الموضع الأول قد سبق ذكره في قوله : « ومحضاً أوله » وأن الأشمام في الموضع الثاني لا يأتى إلا على الأشمام في الموضع الأول ، فكأنه قال : أو أشمما في الموضع الأول ومحضاً أو أشمما في الثاني فحينئذ يكون على الأشمام في الأول الأشمام والتمحيض في الثاني ، ومعنى قوله : أو ذى اللام أو اقرأ بالأشمام في لفظ الصراط إذا كان مقرونا بلام التعريف في جميع القرآن الكريم سواء في ذلك الموضع الأول من الفاتحة أو غيره من المواضع التي فيها لفظ الصراط معرفاً باللام .

ويؤخذ من ذلك كله أن خلادا روى عنه في إشمام لفظ الصراط أربعة طرق .

الأول التمحيض أعنى الصاد الخالصة في جميع القرآن الكريم لا فرق في ذلك بين المقرون بلام التعريف والمجرد منها .

ولابن موضعي الفاتحة وغيرهما من المواضع ، ويستفاد هذا الطريق من قوله « ومحضاً أوله » إذ يلزم من التمحيض في الأول التمحيض في سائر

القرآن الكريم لانه لم يرد في طريق من الطرق التحييض في الاول والاشمام في غيره وهذا الطريق مما زاده النشر على الحرز والتيسير .

الطريق الثاني الاشمام في الموضع الاول من الفاتحة فقط والصاد الخالصة في سائر القرآن الكريم ، وهذا طريق التيسير والشاطية .

الطريق الثالث الاشمام في موضعي الفاتحة فقط ، وهذا الطريق من زيادات النشر على الحرز والتيسير ، ويؤخذ هذان الطريقان من قوله : « أو محضا وأشما في الثان ، أى مع إشمام الأول كما سبق تقرير ذلك .

الطريق الرابع إشمام المعرف باللام خاصة في جميع القرآن يستوى في ذلك موضع الفاتحة وغيره من المواضع ، وهذا الطريق من زيادات النشر أيضا ، وبهذا التقرير يتبين أن الناظم لم يقتصر على ذكر الطرق الزائدة على الحرز بل ذكر طريق الحرز أيضا وهذا مخالف لما ذكره أولا من الاقتصار على ذكر زيادات النشر تحسب ، ولا يخفى ما في كلامه من الغموض فلو أنه قال : — بعد قوله « و محضا أوله ، .

١٨) أو أشما في أول والثان أو - ذى اللام عن خلادهم كما رووا لكان أوضح وأدل على المراد ، ول كان سلاقيا مع اصطلاحه الذي قدمه أولا في قوله : وهاك ما للكل نشر زاده الخ .

ولقد أبدع الإمام المتولى وأجاد إذ جمع الطرق الأربعة في بيت واحد مرتبة مهذبة بادنا بطريق الحرز فقال :

وأشتم خلاد الصراط بأول له أو وثان أو لذى اللام ثم لا

نظر في البيت

قال :

وَبَابُ أَصْدَقُ بِخَلْفٍ غَيْثٍ وَمَا يُدْغَمُ خَلْفَ الشُّوسِ وَالدَّوْرِيِّ أَفْهَمًا .

وأقول : أخبر أن إشتام باب أصدق ثابت بخلف عن المشار إليه بالعين من غث وهو رويس ، والمراد باب أصدق كل صاد ساكنة وقعت قبل الدال نحو يصدفون ، تصديق ، فأصدع ، فروى عن رويس في هذا الباب طريقان ، الأول الأشتام - وهو طريق التحير ، والثاني الصاد الخالصة وهو من زيادات النشر ، وقد أجمعت الطرق عن رويس على إشتام الصاد صوت الزاى في قوله تعالى في سورة القصص « حتى يصدر الرعاء » وقوله تعالى في سورة الزلزلة « يومئذ يصدر الناس » ثم أخبر أن ما يدغم من المثليين والمتقاربين والمتجانسين خلف السوسى والدورى راويى أبي عمرو وثابت فيه . فروى عن كل منهما فيه الأظهار والأدغام .

قال :

وَعِنْدَ مَدِّ الْفَصْلِ أَوْ تَحْقِيقِ هَمْزٍ فَلَا إِدْغَامَ بِالتَّحْقِيقِ

وأقول : مد الفصل هو المد المنفصل .

ومن المعلوم أن لدورى أبي عمرو مد المنفصل وقصره ، وسيذكر الناظم في باب المد والقصر هنا أن للسوسى مد المنفصل أيضا ، وهو من زيادات النشر ، كما سيذكر في باب الهمز المفرد أن لكل من الدورى والسوسى

في الهمز المفرد الساكن الذي يسدله السوسى قولاً واحداً من الحرز -
 الأبدال والتحقيق ، وعلى هذا يكون لكل من الدورى والسوسى فيما يدغم
 الإظهار والإدغام ، ويكون لهما في المد المنفصل القصر والمد - والمراد به
 المتوسط ، ويكون لهما في الهمز المفرد الساكن الأبدال والتحقيق .

وقد أخبر في هذا البيت أن الإدغام يمتنع مع مد المنفصل ، ومع تحقيق الهمز ،
 فحينئذ يكون جائزاً مع قصر المنفصل ، ومع الأبدال .

فإذا اجتمع في آية مد منفصل ، ومدغم جاز في الآية ثلاثة أوجه كقوله
 تعالى : قل لا أقول لكم . فإذا قصرت المنفصل جاز لك الإظهار والإدغام ،
 وإذا مددت المنفصل تعين الإظهار وامتنع الإدغام .

وإذا اجتمع في آية ، همز ساكن ، وما يصح فيه الإدغام كان في الآية
 ثلاثة أوجه أيضاً كقوله تعالى : ولما يأتهم تأويله كذلك كذب . فعلى إبدال
 الهمز وجهان الإظهار والإدغام ، وعلى تحقيق الهمز الإظهار فقط ولا يصح
 الإدغام .

وإذا اجتمع في آية ما يجوز إدغامه ، مع همز ساكن ، ومع مد منفصل
 جاز في الآية خمسة أوجه كقوله تعالى : قال لا يأتيكم معام تروا قانه إلا تأتيكم
 بتأويله - الآية وبيانها كالآتي :

الإظهار في قال لا ، وعليه تحقيق الهمز الساكن في يأتيكم وعلى هذا
 التحقيق قصر المنفصل ومدّه [ثم إبدال الهمز الساكن وعليه قصر المنفصل
 ومدّه أيضاً] فنصير الأوجه أربعة وكلها على الإظهار : [الخامس الإدغام في
 قال لا وعليه إبدال الهمز الساكن وقصر المنفصل ولا يجوز على هذا الإدغام

تحقيق الهمز الساكن كسواء قصرت المنفصل أم مددته ، ولا إبدال الهمز مع
 مد المنفصل ، وعلى هذا يمتنع على الإدغام ثلاثة أوجه [تحقيق الهمز الساكن
 مع قصر المنفصل] وإمده [وإبدال الهمز مع مد المنفصل] وكوس على هذه الآيات
 ما مائلها .

قال :

وَالْمِيمَ وَالْبَاءَ رُمُومًا وَلَا تُشِيمُ
 وَامْتَنَعُمَا فِي الْفَاءِ بِنِهَايَةِ لِبَعْضِهِمْ

وأقول : المعنى أنه يجوز لك روم الميم إذا التقت مع مثلها نحو الرحيم
 بك ، أو مع الباء نحو أعلم بكم ، وروم الباء إذا التقت مع مثلها نحو نصيب
 برحمتنا ، أو مع الميم نحو يعذب من يشاء ، ولا يجوز لك الإشمام في هذه
 الصور الأربع ، هذا هو معنى البيت وهو خلاف ما صرح به الإمام الشاطبي
 في الحرز والإمام ابن الجزري في النشر والطيبة من منع الروم والإشمام في
 هذه الصور الأربع . والناظم أجاز الروم في هذه الصور دون الإشمام تبعاً
 للإمام الطيبي حيث ذهب إلى ذلك .

ومعنى قوله : وامتنعما الخ أن بعض أهل الأداء ذهب إلى منع الروم
 والإشمام في الفاء إذا التقت بمثلها نحو ، تعرف في وجوههم .
 ومفهوم هذا أن البعض الآخر ذهب إلى جواز الروم والإشمام فيها .

بأنه

قال :

وَرَجَّحُوا إِدْغَامَ غَيْثٍ فِي جَعَلٍ
 بِأَنَّ حُلَّ مَعَ ذَهَبٍ وَأَيْضًا لِأَقْبَلِ

وَأَنَّهُ بِالنَّجْمِ أَخْرَاهَا وَزِدْ خُلْفًا عَلَى الذِّي بِدُرَّةٍ وَجِدْ
 فِي بَا الْعَذَابِ مِنْ جَهَنَّمَ مَعَا مُبَدَّلَ الْكَهْفِ وَفِي لِتُصْنَعَا
 وَالْكَافِ فِي كَانُوا وَكَلَّا أَنْزَلَا لَكُمْ تَمَثَّلَ لَهَا وَجَمَعَا
 سُورَى وَعَنَّهُ الْبَعْضُ فِي جَعَلَ عَمَّ وَقِيلَ مِثْلُ ابْنِ الْعَلَا يَعْقُوبُهُمْ
 وَالْيَاءُ فِي وَاللَّاءِ مَعَ يَأْتِنَا إِدْغَامُهَا هِدَايَةُ حَفَّتْنَا

وأقول : المعنى أن أئمة القراءة رجحوا — من طريق النشر — إدغام
 المشار إليه بالغين من غث وهو رويس في الكلمات الآتية :

الأولى « جعل » في سورة النحل في مواضعها الثمانية وهي « والله جعل
 لكم من أنفسكم أزواجاً ، وجعل لكم من أزواجكم ، وجعل لكم السمع ،
 وجعل لكم من بيوتكم ، وجعل لكم من جلود الأنعام ، وجعل لكم مما خلق
 ظلالات ، وجعل لكم من الجبال أكنانا ، وجعل لكم سراويل .

الثانية : « لذهب بسمعهم » في سورة البقرة .

الثالثة : « لا قبل لهم بها » في سورة النمل .

الرابعة : « وأنه هو » في الموضعين الأخيرين من سورة النجم وهما وأنه
 هو أغنى وأقنى وأنه هو رب الشعري ، وهذا مراد الناظم بقوله أخراها .
 واحترز بذلك عن « وأنه هو » في الموضعين الأولين في سورة النجم
 فسيان حكمها فيهما .

فلو ريس في هذه الكلمات الأربع الإدغام والإظهار . ولكن الإدغام أرجح لأن أكثر الطرق عنه على الادغام في هذه الكلمات ، ويفهم من هذا عدم ترجيح الإدغام على الإظهار في الكلمات الأخرى التي يدغمها رويس بخلف عنه وهي « وأنه هو » في الموضعين الأولين في سورة النجم وهما « وأنه هو أضحك وأبكي ، وأنه هو أمات وأحيا ، و « يكتبون الكتاب بأيديهم » في البقرة ، و « نزل الكتاب بالحق » وإن الذين « بالبقرة أيضا ، فله في هذه الكلمات الإدغام والإظهار على السواء بدون ترجيح لأحدهما على الآخر .

وقوله : « وزد خلقا على الذي بددة وجد » أي زد لرويس من طريق النشر خلافا في الكلمات الآتية على الخلاف المذكور له في متن الدرّة الثابت في بعض الكلمات ، ثم ذكر هذه الكلمات التي زادها النشر على الدرّة ، وذكر فيها الإدغام والإظهار ، وليس فيها من طريق الدرّة إلا الإظهار فقال :
في « بالعذاب » الخ .

فالكلمة الأولى ، والعذاب بالمغفرة ، بالبقرة .

الثانية : « من جهنم مهاد » بالأعراف .

الثالثة : « لا تبدل لكلماته » بالكهف .

الرابعة : « ولتصنع على عيني » بطله .

الخامسة : « كذلك كانوا يؤفكون » بالروم وأشار إليها بقوله والكاف

في كانوا .

السادسة : « ركبك كلاً » في الانقطار ، وأشار إليها بقوله : « وكلاً » .

السابعة : « وأنزل لكم » وهي في موضعين الأول بالتمثل « وأنزل لكم من السماء ماء ، والثاني بالزمر « وأنزل لكم من الأنعام » .

الثامنة : « فتمثل لها بشراً » بمريم .

التاسعة : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » في الشورى .

فلرويس في هذه الكلمات التسع الإظهار والإدغام ، ولم يبين الناظم أرجحية أحدهما على الآخر فيستفاد منه أنهما على السواء ولا ترجيح لأحدهما على الآخر .

فمنه صحت آخر ومعنى قوله : « وعنه البعض في جعل عم » أن بعض أهل الاداء روى عن رويس إدغام جعل لكم حيث وقع في جميع القرآن الكريم لا فرق في ذلك بين مواضع النحل وموضع الشورى وغيرها من المواضع .

ومعنى قوله : « وقيل مثل ابن العلاء يعقوبهم » أنه روى عن يعقوب إدغام جميع ما أدغمه أبو عمرو من المثليين ، والمتقاربين والمتجانسين ، وهو ما رواه صاحب المصباح عن يعقوب وهو خلاف ما رواه الجمهور عنه . ولذا عبر الناظم بقيل .

[وخلص الكلام في هذا المقام أن الكلمات التي يدغمها رويس يخلف عنه ثلاثة أقسام ، الأول ما يرجح إدغامه على إظهاره وهو ما ذكره في قوله : « ورجحوا إدغام غيث في جعل — إلى قوله : وأنه بالنجم آخرها » .

ما يصح من إخراج الهمزة من باب الإدغام لا بد من أن يكون الهمزة في موضع لا يكون
 في موضع الإخفاء حتى يبيحها أيضاً من باب الإخفاء والهمزة في
 ذلك لأن مذهب أبي عمرو وإخفاؤها لا إدغامها، فهي عنده من باب الإخفاء
 لا من باب الإدغام.

ويعقوب - على هذا الرأي - يدغم ما يدغمه أبو عمرو لا ما يخفيه

أبو عمرو.

قال :

وَالْيَاءُ فِي وَاللَّاءِ مَعَ يَسُنَّا إِدْغَامُهَا هِدَايَةٌ حَفَّتْنَا

وأقول : لعلك تذكر أن لأبي عمرو والبنزي في لفظ « اللاء » حيث
 وقع في القرآن الكريم وجهين :

الأول : حذف الياء الساكنة التي بعد الهمزة مع تسهيل الهمزة بين ياء
 مع التوسط والقصر .

الثاني : حذف الياء الساكنة أيضاً مع إبدال الهمزة ياء ساكنة مع المد
 المشبع نظراً للساكنين .

وقد ذهب الإمام الشاطبي تبعاً للإمام الداني وغيره إلى وجوب إظهار
 الياء المبدلة من الهمزة - على هذا الوجه - في قوله تعالى : في سورة
 الطلاق « واللائي يئسن » وعدم جواز إدغامها في ياء يئسن .

حيث قال :

وقبل يئسن الياء في اللاء عارض - تكون أو أصلاً فهو يظهر سهلاً

والشيخ القاضى ليس يذكر في التفسير إنما الهمزة الساكنة في قوله تعالى

صنف مخالف فما هو قول الناصب (وقيل من يعقوب بما ليس في الأصل) بلينها (وزان لفظاً عن التمام) في قوله تعالى

قال ابن الجزرى فى النشر : وقياس ذلك إظهارها للبرى أيضا اه .
وذهب آخرون إلى وجوب إدغام هذه الياء فى ياء يسن وعلل كلا
الوجهين بما لا يحتمله هذا الشرح الموجز .
قال فى النشر : وكل من وجهى الإظهار والإدغام ظاهر ، مأخوذه ،
وبهما قرأت على أصحاب أبي حيان عن قراءتهم بذلك عليه انتهى .
وقد ذكر الناظم فى هذا البيت الوجه الذى زاده النشر على الشاطبية
والتيسير ، وهو الإدغام لكل من البرى وأبى عمرو المرموز لهما بالهاء من
هداية ، والهاء من حفصا فيكون لهما الوجهان .

باب هاء الكناية

قال :

وَأَقْصُرْ بُودَةَ نُؤْتَهُ فَأَلْقَهُ نُصَلِّهِ نُؤْلَهُ مِنْ ثَنَا يَتَّقِهِ
ذُقْ مِنْ وَصَلِ خُذْ رِضَةً ذِعْ وَأَقْصُرْ مِنْ خُضْ وَسَكِّنْهُمُ أَصْبَاءَ وَالْكَوْءُ لِبْنِ

وأقول : أمر الناصم بقصر هاء الكناية في الكلمات الآتية للشار اليهما بالميم والثاء في قوله : « من ثنا » وهما ابن ذكوان ، وأبو جعفر

والكلمات هي : « يؤده » ووقعت في موضعين في آل عمران ، و « تؤته » ووقعت في ثلاثة مواضع ، موضعين في آل عمران ، وموضع في الشورى ، و « ألقه » ووقعت في سورة النمل ، و « نصله ونوله » ووقعتا في سورة النساء .

وهذا الوجه - وهو قصر الهاء - مما زاده النشر لابن ذكوان على طريق الحرز والتيسير ، وزاده لأبي جعفر على طريق الدرر والتجوير .

والوجه الآخر لابن ذكوان - وهو طريق الحرز والتيسير - إشباع الهاء .

والوجه الآخر لأبي جعفر - وهو طريق الدرة والتجوير - إسكان الهاء، فيكون لابن ذكوان في هاء هذه الكلمات وجهان : الإشباع والقصر ، ويكون لأبي جعفر وجهان ، الإسكان ، والقصر .

وقوله : يتقه ذق مز ، معطوف على يؤده . داخل في حكمه مسلط عليه قوله : واقصر . يعني أن المشار إليهما بالذال والميم في قوله ذق مز وهما ابن جمار ، وابن ذكوان قصر ا هاء لفظ « ويتقه » في سورة النور وهذا الوجه بما زاده النشر لهما ، والوجه الآخر لكل منهما هو إشباع الهاء فيصير لكل منهما في هاء يتقه الإشباع - وهو طريق الناطية والدرة - والقصر - وهو من زيادات النشر .

وقوله : « وصل خذ » أمر بصلة هاء الكناية في ويتقه للرموز له بالخاء من خذ وهو ابن وردان ، والمراد بالبصلة الإشباع - وهذا الوجه وهو صلة الهاء من زيادات النشر أيضاً ، والوجه الآخر لابن وردان هو إسكان الهاء ، فيكون له وجهان الإسكان - وهو طريق الدرة - والإشباع - وهو من زيادات النشر .

وقوله : « يرضه ذع » معناه أن المشار إليه بالذال من ذع وهو ابن جمار روى صلة الهاء أي إشباعها في « يرضه انكم » بالزيم وهذا الوجه من زيادات النشر ، والوجه الآخر له هو الإسكان فيكون له وجهان الإسكان - وهو طريق الدرة - والإشباع وهو من زيادات النشر .

وقوله : واقصرن من خض أمر بقصر هاء « يرضه » للرموز لهما بالميم والخاء وهما ابن ذكوان ، وابن وردان وهذا مما زاده النشر لهما ، والوجه

الآخر لكل منهما هو الإشباع، فيكون لكل منهما وجهان الإشباع — وهو طريق الشاطبية لابن ذكوان، والدرة لابن وردان، والقصر وهو من زيادات النشر لها.

وقوله: « وسكنها صبا » أمر بتسكين هاء يرصه للمشار إليه بالصاد وهو شعبة وهذا الوجه مما زاده النشر لشعبة، والوجه الآخر هو القصر، فيكون له فيها وجهان القصر. وهو طريق الشاطبية، والإسكان وهو من طريق النشر. وقوله: « والكل لن » معناه أن المشار إليه باللام من لن وهو هشام روى إسكان جميع الهاءات في الكلمات السابقة، في جميع مواضعها وهي: « يؤده » و « توته » و « فألقه » و « فوله ونصله » و « ينقه » و « برصه » وهذا الوجه له من زيادات النشر، وله — من طريق الحرز — في جميع الكلمات السابقة — ما عدا يرصه — وجهان، القصر والإشباع فحينئذ يكون له في كل كلمة من الكلمات السابقة — ما عدا يرصه — ثلاثة أوجه وجهان من طريق الحرز وهما القصر والإشباع، وثالث من طريق النشر وهو الإسكان.

أما يرصه: فليس له فيها من طريق الحرز إلا القصر فحينئذ يكون له فيها وجهان، القصر — وهو طريق الحرز، والإسكان وهو من طريق النشر. فإن قلت: إن الإسكان له من طريق الحرز أيضاً كما يدل عليه قوله « وإسكان يرصه يمه لبس طيب بخلفهما... الخ ».

قلت: إن قول الشاطبي هذا تعقبه المحررون بأن الإسكان لهشام ليس من طريق الحرز بل هو من طريق النشر فذكره له خروج عن طريقه.

إِذْ قَالَ :

مَعَ لَمْ يَرَهُ وَحَرَ فِي الزَّلْزَالِ خُذْ قَصَرَ الثَّلَاثِ خَفَ ظَمًا أَرْجَيْتُهُ لُذْ
وَشُعْبَةً فِيهَا كَبَصْرٍ وَصِلَا خُذْ يَا تَبَةَ غَيْثِ يَلِي وَأَقْصُرْ خَلَا

وأقول : لما بين في البيت السابق أن هشاما يسكن الهاء في الكلمات السابقة من طريق النشر .

ذكر هنا أنه يسكن الهاء أيضاً في لفظ ، يره ، في سورة البلد في قوله تعالى ، أيحسب أن لم يره أحد ، وهذا الوجه من زيادات النشر أيضاً .

والوجه الآخر لهشام هو الإشباع ، فيكون له فيها وجهان الإشباع من طريق الحرز ، والإسكان من طريق النشر .

وقوله : وحر في الزلزال خذ معناه أن المشار إليه بالخاء من خذ وهو ابن وردان — أسكن الهاء في خيراً يره ، وشرأ يره ، في سورة الزلزال .

وقوله : قصر الثلاث خف ظمًا : معناه أن المشار إليهما بالخاء والظاء وهما ابن وردان ويعقوب قصرا الهاء في الكلمات الثلاث وهن ، أن لم يره أحد ، بالبلد ، وخيراً يره ، وشرأ يره بالزلزال ، ولا يخفى أن هذه الأوجه كلها من زيادات النشر على الدرّة والتحبير .

والخلاصة أن لابن وردان في ، يره ، بالبلد وجهين الإشباع من طريق الدرّة ، والقصير من طريق النشر ، وأن له في ، يره ، الحرفين في الزلزال

ثلاثة أوجه الإشباع من طريق الدرة ، والإسكان والقصر من طريق النشر
وأن يعقوب في حرف البلد وجهين كابن وردان الإشباع من طريق الدرة ،
والقصر من طريق النشر ، وأن له في حرف في الزلزال هذين الوجهين الإشباع
من طريق الدرة ، والقصر من طريق النشر .

ومعنى قوله : « أرجته لذ » أن المرموز له بلام لذ وهو هشام روى من
طريق النشر قصر هاء أرجته في موضعيه بالأعراف والشعراء فيكون له فيها
وجهان الإشباع من طريق الحرز ، والقصر من طريق النشر .

ومعنى قوله : « وشعبة فيها كبصر » أن شعبة أحد راوي عاصم قرأ
هذه الكلمة « أرجته » كقراءة أبي عمرو البصرى .. أى بزيادة همزة ساكنة
مع ضم الهاء وقصرها فيكون له فيها وجهان الأول كقراءة حفص وهو طريق
الحرز ، والثاني كقراءة أبي عمرو وهو طريق النشر .

وقوله : « وصلا خذ » أمر بصلة هاء أرجه للبشار إليه بخاء خذ وهو
ابن وردان ، فحينئذ يكون له فيها وجهان ، القصر من طريق الدرة ، والصلة
من طريق النشر .

ومعنى قوله : « بأنه غيث يلى » أن المرءوز لهما بالغين من غيث ، والياء
من يلى وهما رويس والسوسى قرآ بصلة هاء بأنه .. فى قوله تعالى فى سورة
طه « ومن بأنه مؤمنا قد عمل الصالحات » وهذا الوجه من زيادات النشر
لهما ، والوجه الآخر لرويس من طريق الدرة هو القصر والوجه الآخر
للسوسى من طريق الحرز هو الإسكان .

باب المد والقصر

قال :

إِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ لِيْ عُدْمِ مَدِّ ظِلِّ يَمِينٍ وَأَشْبَعِ مِزْ وَأَلِاتِّصَالِ كُلِّ

وأقول : إن انفصل حرف المد عن الهمز ، بان كان حرف المد في كلمة والهمز في كلمة أخرى — وهو المعبر عنه بالمد المنفصل — نحو يأبها ، قوا أنفسكم ، وفي أنفسكم فالقصر ثابت فيه للرموز لهما باللام والعين في قوله لي عد ، وهما هشام وحفص ، من طريق النشر زيادة على ما لهما في الحرز والتيسير من التوسط فيكون لهما في المد المنفصل وجهان التوسط من الشاطبية والتيسير ، والقصر — ومقداره أنب أي حركتان — من النشر .

وقوله : « مد ظل يَمِينٍ » أمر بمد المنفصل — والمراد به التوسط — لمن أشار إليهما بالطاء والياء من قوله ظل يمين . وهما يعقوب والسوسى زيادة على ما ليعقوب في الدرة من القصر ، وعلى ما للسوسى في الحرز من القصر أيضاً فيكون لكل منهما في المنفصل وجهان القصر من الدرة والحرز والتوسط من النشر .

وقوله : وأشبع مز ، أمر بإشباع المد المنفصل للرموز له بالميم وهو ابن ذكوان ، زيادة على ما له في الشاطبية من التوسط فيكون له في المنفصل وجهان

التوسط من الشاطبية ، والأشباع - ومقداره ثلاث ألفات أى ست حركات - من النشر .

وقوله : والاتصال كل ، معناه وأشبع المد المتصل - وهو الذى يكون فيه حرف المد والهمز فى كلمة واحدة . نحو شاء ، أولئك ، سيئت - كل القراء والرواة من طريق النشر سواء فى ذلك ابن ذكوان وغيره زيادة على ما تقرر لكل فى التيسير والتجوير ، وقد ذكرت مراتب القراء العشرة ورواتهم فى كتابي ، البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة ، فأرجع إليه .

ولا يخفى أنك إذا أشبعت المنفصل لابن ذكوان - من طريق النشر - يتعين عليك إشباع المتصل له أيضا لأن من روى عنه إشباع المنفصل لم يرد عنه فى المتصل إلا الإشباع أيضا . (١١)

١- وأيضاً لو ثبت أن الذى روى عنك الإشباع فى المنفصل له التوسط فى المتصل
أما المتصل فلا يرد فى نسخة من نسخة من غير أن يكون له التوسط فى المنفصل
قال : *فإن كان من روى عنه الإشباع فى المنفصل لم يرد عنه فى المتصل إلا الإشباع أيضا*

وَمَدَّ لِلتَّعْظِيمِ كُلُّ مَنْ قَصَرَ
عَيْنَ أَقْصَرِ اللِّسَانِ ابْنِ دِينَ دَر

وأقول : أخبر أن كل من ورد عنه قصر المد المنفصل فقد ورد عنه المد فى لفظ لا إله إلا الله ، لا إله إلا أنت ، لا إله إلا هو ، لا إله إلا أنا ، تعظيماً لله تعالى ، ومبالغة فى نفي الألوهية عن غيره سبحانه ، والمد هنا بمقدار ألفين حسب .

مدون في التبع رمعه الله
في كتابه - دايع بمناهج

فإذا كنت تقرأ بقصر المنفصل لقارىء أو راوٍ عن لهم قصره جاز لك
في لفظ لا إله إلا الله وجهاً القصر بمقدار ألف أى حركتين والمد - والمراد به
التوسط - بمقدار ألفين أى أربع حركات .

وقوله : عين أقصراً لكل : أمر بقصر لفظ « عين » من فاتحتى مريم
والشورى لجميع القراء - من طريق النشر - زيادة عمالمهم فيه من التوسط
والمدة من طريق التيسير والتجوير ، فيكون في هذا اللفظ لكل القراء والرواة
ثلاثة أوجه ، القصر بمقدار ألف ، وهو من طريق النشر ، والتوسط بمقدار
ألفين ، والمد بمقدار ثلاث ألفات ، وهما من طريق التيسير والتجوير .

وقوله : عين مر معطوف على عين داخل في حكمه : ومعناه أن
المرموز له بدال در وهو ابن كثير قصر الياء من لفظ « هاتين » بسورة
القصص ، والياء من لفظ « اللذين » بسورة فصلت بمقدار ألف من طريق
النشر زيادة عما له في هذه الياء من التوسط والإشباع من طريق الحرز
والتيسير ، فيكون له في هذه الياء ثلاثة أوجه القصر والتوسط والمد .

قال :

وَاللّٰٓئِنۡ غَيَّرَ لَفْظُ شَيْءٍ جَدِّدًا وَعَنَّهُ إِسْرَائِيلَ وَسَطًا وَأَمْدُدًا

وأقول : قوله : واللين ، معطوف على عين أيضاً داخل في حكمه ،
والمعنى أن المشار إليه بالجيم من جديداً وهو ورش من طريق الأزرق زوى
بقصر اللين غير لفظ شيء ، وذلك نحو السورة « كريمة » والقصر بمقدار ألف

مدون في التبع رمعه الله في كتابه - دايع بمناهج

كقالبون ، ، وله في المتصل المتوسط من الحرز والأشباع من النشر وله في
مد البديل القصر فقط ، وله في اللين وصلا القصر فقط أيضا . والمراد بقصر
اللين وصلا سقوط مده بالكلية ، أما في الوقف على اللين فيكون له فيه
القصر — بمقدار حركتين — والمتوسط ، والمد كقالبون أيضا .

والخلاصة أن الأصهباني عن ورش خالف الأزرق في هذا الباب جميعه
فقرأه كقراءة قالبون والله تعالى أعلم .

بديل

باب الهمزتين من كلمة

قال :

وَحَقَّقًا أَتَيْنِكُمْ الْأَنْعَامَ غَرًّا وَسَهْلًا ، أَسْجِدُ الْإِسْرَاءَ مَقَرًّا

أمر بتحقيق الهمزة الثانية في « أتكم لتشهدون » في سورة الأنعام للشارح إليه بغين غر وهو رويس ، من طريق النشر زيادة على تسهيلها له من طريق الدرة فيكون له فيها وجهان التسهيل والتحقيق .

ثم أمر بتسهيل الهمزة الثانية في « أسجد لمن خلقت طيناً » بالإسراء لابن ذكوان المرموز له بهم مقرر ، زيادة على تحقيقها له من طريق الحرز فيكون له فيها وجهان التحقيق والتسهيل .

قال :

وَمُدًّا وَأَقْصَرُ مَسْجِدًا أَبِي وَلَا يَقْصُرُ مَا بَقِيَتْ إِنْ سَهَّلَا

وأقول : الواو في واقصر بمعنى أو ، والمعنى أنه خير القاري بين المد والقصر بين الهمزتين المتلاقيتين في كلمة سواء كانا مفتوحين نحو « أنت » أم كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو « أنتك » ، أم كانت الأولى

مفتوحة والثانية مضمومة نحو « أنزل » وهذا معنى قوله مسجلاً أي مطلقاً وذلك للشار إليه بلام لي وهو هشام .

والمراد بالمد إدخال ألف بين الهمزتين ، بمقدار حركتين تسمى ألف الفصل والمراد بالقصر حذف هذه الألف .

ومن المعلوم أن هشاماً له من طريق الحرز في الهمزتين المفتوحتين الإدخال قولاً واحداً مع تسهيل الثانية أو تحقيقها .

وله في المكسورة مع المفتوحة التحقيق قولاً واحداً مع الإدخال وعدمه إلا في الألفاظ السبعة التي ذكرها للشاطبي في قوله :

« وفي سبعة لا يخاف عنه » بمرم الخ ، وفيما كرر استفهامه فإذ فيما ذكر التحقيق مع الإدخال قولاً واحداً ، وله في أمتكم بفصلت التسهيل والتحقيق مع الإدخال وله في المضمومة مع المفتوحة التحقيق قولاً واحداً مع الإدخال وعدمه وذلك في « أوئبكم » بآل عمران ، وأما « ألقى » بالقمر و « أنزل » بص . فله في كل منهما ثلاثة أوجه التحقيق مع الإدخال وعدمه والتسهيل مع الإدخال .

هذا ما لهشام من طريق الحرز والتيسير ، ذكرناه هنا لتعلم ما زاده الشعر له على الحرز والتيسير .

وقد أفاد الناظم أن لهشام الإدخال وعدمه بين الهمزتين في الأنواع الثلاثة .

وعلى هذا يكون له في النوع الأول — وهو ما تكون فيه الهمزتان مفتوحتين — من طريق الشعر أربعة أوجه : التسهيل مع الإدخال وعدمه ،

والتحقيق مع الإدخال وعدمه ، ولكن نص العلماء على امتناع الوجه الرابع وهو التسهيل من غير إدخال حينئذ يكون له فيه ثلاثة أوجه فقط وهي التسهيل مع الإدخال والتحقيق مع الإدخال وعدمه ، والوجهان الأولان وهما التسهيل مع الإدخال والتحقيق مع الإدخال أيضاً ثابتان له من الطرفين طريق التيسير وطريق النشر أما الوجه الثالث وهو التحقيق من غير إدخال فهو من زيادات طريق النشر على طريق التيسير .

ويكون له في النوع الثاني - وهو ما تكون فيه الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة - وجهان التحقيق مع الإدخال وعدمه مطلقاً سواء في ذلك المواضع السبعة التي ذكرها الشاطبي ، وما كرر فيه الاستفهام وغير ذلك من المواضع ، ويؤخذ هذا من قوله مطلقاً ، وعلى هذا يكون الوجه الذي زاده طريق النشر على طريق التيسير هو عدم الإدخال في المواضع السبعة ، وفيما كرر فيه الاستفهام ، أما فيما عدا ذلك من المواضع فقد اتفق الطريقتان طريق التيسير وطريق النشر على التحقيق مع الإدخال وعدمه فيها .

وقوله : ولا يقصر ما بصلت إن « سهلاً » معناه أن هشاماً إذا سهل الهمزة الثانية في « أتكم » بسورة فصلت فإنه يدخل ألف الفصل بين الهمزتين قولاً واحداً ولا يجوز له في حال التسهيل ترك الإدخال .

ومفهوم هذا أنه إذا حقق الهمزة جاز له الإدخال وعدمه فيكون له حينئذ ثلاثة أوجه التسهيل مع الإدخال والتحقيق مع الإدخال وعدمه ، والوجه الذي زاده طريق النشر في هذه على طريق التيسير هو التحقيق بدون إدخال .

وأما النوع الثالث - وهو ما تكون فيه الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة فلم يزد فيه طريق النشر على طريق التيسير شيئاً وقد ذكرنا طريق التيسير آنفاً ، ولذلك لم يتعرض له الناظم هنا .

قال :

وَقَبْلَ ضَمَّةٍ بِقَصْرِ بَأْنِي وَالْفَتْحَ لَا تَبْدِيلَ لِلْأَصْبَهَانِي

وأقول : أخبر أن المرموز له بالباء وهو قالون قرأ في النوع الثالث وهو ما تكون فيه الأولى مفتوحة والثانية مضمومة بالقصر ومعناه عدم الإدخال ، وهذا الوجه مما زاده النشر لقالون على ما له في الشاطبية من الإدخال فيكون له في هذا النوع الإدخال وعدمه مع التسهيل على قاعدته .

ومعنى قوله : والفتح لا تبدل للأصبهاني . النهي عن إبدال الهمزة الثانية في النوع الأول وهو ما تكون فيه الهمزتان مفتوحتين حرف مد للأصبهاني عن ورش ، ويؤخذ من مفهوم هذا أن للأصبهاني في هذا النوع التسهيل فقط وكذا في النوعين الآخرين ، مع ترك الإدخال في الأنواع الثلاثة كالأزرق .

حينئذ يكون الأصبهاني موافقاً للأزرق في حكم النوعين الثاني والثالث وهو التسهيل بلا إدخال ، وموافقاً له في أحد وجهي النوع الأول وهو التسهيل بلا إدخال أيضاً ويكون مخالفاً للأزرق في الوجه الآخر في النوع الأول وهو الأبدال حرف مد ، وتؤخذ موافقة الأصبهاني للأزرق فيما ذكر من عدم تعرض الناظم له هنا عما بقوله السابق :

فإن تركت ذكر الأصبهاني فهو وأزرق موافقان

قال :

آمَنْتُ أَخْبِرْ لَهُ تَحْقِيقُهَا لِي وَأَسْأَلًا طَهَ وَحَقَّقْ مُدَاكَمًا
الْأَعْرَافِ وَصَلَا زُرُّ وَسَلِّ، أَعْجَبِي لَنَا وَأَخْبِرْنَهَا غَيْثُ زَكِي

وأقول : أمر بقراءة لفظ « آمتم » في مواضعه الثلاث الأعراف وطه
والشعراء بالأخبار للأصهاني ، أي بهمزة واحدة ممدودة مدأ طبيعياً كقراءة
حفص ، حينئذ يكون مخالفاً للأزرق حيث قرأ هذا اللفظ في مواضعه الثلاث
بالاستفهام أي بهمزتين الأولى محققة والثانية مسهلة ممدودة مع ثلاثة البدل .

ثم أخبر أن تحقيق الهمزة الثانية في هذا اللفظ في جميع مواضعه ثابت
للمشار إليه باللام وهو هشام ، وهذا الوجه مما زاده النشر لهشام والوجه
الآخر له من طريق الحرز هو تسهيل الهمزة الثانية في هذا اللفظ حينئذ
يكون له وجهان التسهيل والتحقيق .

ثم أمر الناظم بقراءة لفظ آمتم في سورة طه بهمزتين الأولى محققة .
والثانية مسهلة ممدودة على سبيل السؤال والاستفهام للرموز له بالزاي وهو
قنبل . وهذا الوجه من زيادة النشر لقبيل على ما له في الحرز من قراءته هذا
اللفظ في هذا الموضوع بهمزة واحدة ممدودة على سبيل الاخبار كما
فيكون لقبيل في هذا الموضوع وجهان أحدهما كالزبي وهو
والثاني كحفص وهو طريق الحرز .

وأما موضع الشعراء فقراءته فيه كقراءة الهزى من جميع الطرق وستقف على قراءته في موضع الأعراف .

ثم أمر الناظم بتحقيق الهمزة الثانية — مع إبدال الأولى واوا خالصة — في لفظ « أأمتم » في سورة الملك حال وصله بقوله تعالى قبله « وإليه النشور » وبتحقيق الهمزة الثانية — مع إبدال الأولى واوا خالصة في لفظ « أأمتم » في سورة الأعراف . عند وصله بقوله تعالى « قال فرعون » .

وهذا الوجه وهو تحقيق الثانية في الموضعين حال الوصل مما زاده النشر لقبيل على ما له في الحرز من تسهيلها بين بين ، فحينئذ يكون لقبيل في الهمزة الثانية عند الوصل وجهان ، التسهيل من الحرز والتحقيق من النشر واتفقت الطرق عن قبيل على إبدال الأولى واوا خالصة عند الوصل في الموضعين المذكورين .

أما إذا وقف على « وإليه النشور » وأبدأ بقوله تعالى « أأمتم » أو وقف على قال فرعون وأبدأ بقوله تعالى « أأمتم » فإنه يقرأ بهمزتين الأولى محققة والثانية مسهلة في الموضعين بإجماع الطرق عنه .

وقوله : « دوسل أأجمسى لنا » أمر بقراءة لفظ « أأجمسى » في سورة فصلت بهمزتين على الاستفهام للرموز له باللام وهو هشام وعلى هذا الوجه يتعين له تسهيل الثانية مع الإدخال وعدمه وفي النظم قصور حيث لم ينص له على التسهيل ، وكان على الناظم أن ينص عليه ، وأما الإدخال وعدمه فيؤخذان من عموم قوله السابق ومد واقصر مسجلا لبي .

وهذا الوجه وهو القراءة بهمزتين على الاستفهام لهشام من زيادة النشر
والوجه الآخر له هو القراءة بهمزة واحدة على سبيل الإخبار وهو المذكور
في الشاطبية فيكون لهشام في هذا اللفظ ثلاثة أوجه الأول بهمزتين محققة
فسهلة مع الإدخال ، والثاني مثله مع عدم الإدخال ، والثالث بهمزة واحدة
على الإخبار .

وقوله : « وأخبرنا غيث زكي » أمر بقراءة هذا اللفظ « أعجمي »
بهمزة واحدة على الإخبار للرموز لهما بالعين والزاي وهما رويس وقبل
وهذا الوجه من زيادات النشر لهما ، والوجه الآخر لكل منهما بهمزتين
محققة فسهلة وهو المذكور لقبيل في الحرز ولرويس في الدرر .

قال :

وَأَمْدُدْهُ مَعَ أَنْ كَانَ مِزًّا وَأَبْدَلُوا أُمَّةً كَلًّا لِمَنْ يُسَهِّلُ

أمر بمد لفظ « أعجمي » أي بإدخال ألف الفصل بين همزتيه للرموز له
بالميم وهو ابن ذكوان وهذا الوجه له من زيادات النشر والوجه الآخر له
عدم الإدخال وهو المذكور له في الحرز ، وانفتحت الطرق عنه على تسهيل
الهمزة الثانية في هذا اللفظ بين بين فيكون له فيه وجهان تسهيل الهمزة
الثانية مع الإدخال وعدمه . ومد لفظ « أن كان ذا مال » في سورة القلم ،
أي بإدخال ألف بين همزتيه لابن ذكوان أيضاً ، وهذا الوجه بما زاده
النشر والوجه الآخر المذكور له في الحرز هو عدم الإدخال وكلا الوجهين
مع التسهيل .

وقوله : « وأبدلوا أئمة كلاً لمن يسهل ، إخبار بأن علماء القراءة أبدلوا الهمزة الثانية ياء في كلمة أئمة في جميع مواضعها لمن مذهبه تسهيل ثلثي الهمزتين من كلمة ، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس ، وهذا الوجه — وهو الأبدال ياء — مما زاده النشر للسهلين . والوجه الآخر لهم هو التسهيل ، فيكون في هذه الكلمة لكل من نافع وابن كثير وأبي عمرو ورويس وجهان التسهيل بدون إدخال ، وهو طريق الحرز ، والأبدال ياء من غير إدخال أيضاً وهو من زيادات النشر . ولأبي جعفر وجهان أيضاً التسهيل مع الإدخال وهو طريق التحبير والإبدال ياء وهو من زيادات النشر . واعلم أن الأبدال ممنوع مع وجه الأبدال لكل من له هذا الوجه .

قال :

وَمُدَّ سَهْلًا لِلْأَصْبَهَانِي فِي سَجْدَةٍ وَمَا يَقْصُ تَانِ

وأقول : أمر بالمد — إدخال أنف الفصل — بين همزتي أئمة — مع تسهيل الهمزة الثانية للأصبهاني في موضع السجدة وهو « وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا » والموضع الثاني بالقصص وهو « وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار » .

ويؤخذ من مفهوم هذا أنه موافق للأزرق في المواضع الثلاثة الأخرى وهي موضع التوبة « فقاتلوا أئمة الكفر » وموضع الأنبياء « وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم » وموضع القصص الأول « ونجعلهم أئمة » في كل منها وجهان التسهيل بدون إدخال ، والإبدال ياء بدون إدخال أيضاً ، والله تعالى أعلم .

باب الهمزتين من كلمتين

قال :

الأولى أَسْقَطًا إِنْ وَافَقَا زَا مِ غَلَاً وَالْأُصْبَهَانِي ثَمَانِ ذَا لَنْ يُبَدِّلَا

وأقول : أمر بإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين الواقعتين في كلمتين إن كانتا متفتحتين في الحركة سواء كانتا مفتوحتين نحو . « شاء أنشره » ، أم مكسورتين نحو على البغاء إن ، أم مضمومتين ، وذلك في قوله تعالى في سورة الأحقاف « وليس له من دونه أولياء أولئك » خاصة وذلك للشار إليهما بالزاي والغين وهما قبل ورويس ، وهذا الوجه مما زاده النشر لهما .

وعلى هذا الوجه يصير المد لهما من قبيل المنفصل فيقصره قبل قولاً واحداً ويقصره أو يوسطه ورويس .

ولقبيل وجهان آخران وهما تسهيل الثانية بين بين وإبدالها حرف مد في الأنواع الثلاثة وهما المذكوران له في الشاطبية .

ولرويس وجه آخر وهو تسهيل الثانية بين بين في الأنواع الثلاثة وهو المذكور له في الدرر .

ومعنى قوله : « والأصهباني ثان ذال لن يبدلا » .

أن الأصهباني ليس له إبدال الثانية حرف مد ، كما يبدلها الأزرق كذلك بل له تسهيل الثانية بين بين في الأنواع الثلاثة فحسب فهو يوافق الأزرق في التسهيل ويخالفه في الإبدال .

باب الهمز المفرد

قال :

يُوَيْدُ الْأَبْدَالَ خُذْ وَأَبْدِلَا بِالْخَلْفِ فِيمَا يُبَدِّلُ السُّوسِي حَلَا

وأقول : أمر بإبدال همز يؤيد حيث وقع في القرآن الكريم واوا خالصة للشار إليه بالحاء، وهو ابن وردان زيادة عما له في الدرّة من التحقيق فيكون له فيه وجهان التحقيق والأبدال .

ثم أمر القارىء أن يبدل للشار إليه بالحاء وهو أبو عمرو بخلف عنه من الروایتين كل ما يبدله السوسى من الهمز الساكن .

فحينئذ يكون للدورى في الهمز الساكن الذى يبدله السوسى وجهان الأول التحقيق وهو المذكور له في الحرز والثانى الإبدال وهو الذى زاده له النشر، ويكون للسوسى وجهان الأول الإبدال وهو المذكور له في الحرز والثانى التحقيق وهو الذى زاده له في النشر .

قال :

وَالْمُؤْتَمَاتُ كَلَا بَدَا نَبْتْنَا تَقِ الْأَسْتَحْبَانِي مُطْلَقًا لَا جِئْنَا

نَبَاتٌ هَيَّيْهِ لَوْلُوًّا وَكَأْسٌ تُؤْوِيهِ تُؤْوِي الرُّأْسُ رِيًّا بَأْسٌ
 لِأَقْرَأَ مُؤَذِّنٌ لَيْلًا وَأَبْدِي نَاشِئَةً الْفُوَادَ خَاسِئًا مَلِي
 بَأْيٍ ذِي الْفَأِ وَاخْتَلَفَ سِوَاهَا وَسَمَّيْنَا بِقِصَصِ رَأَاهَا

(١) وأقول: أمر بإبدال همز «المؤتفكة أهوى» في النجم، والمؤتفكات
 أتهم، بالتوبة، واوا ساكنة للرموز له بالباء وهو قالون زيادة عن تحميقه
 من الحرز.

وقوله: «نبشنا ثق» يفيد صراحة أن كتاب النشر زاد لأبي جعفر
 الإبدال في لفظ «نبشنا» في سورة يوسف في قوله تعالى «نبشنا بنأويله» وهو
 خلاف الواقع، لأن النشر إنما زاد له وجه التحقيق، فكان على الناظم أن
 يصرح بذكر التحقيق.

والخلاصة أن لأبي جعفر في اللفظ المذكور وجهين، الإبدال وهو
 المذكور له في الدررة، والتحقيق وهو الذي زاده له النشر.

ثم أخبر أن الأصهباني عن ورش من طريق النشر أبدل الهمز المقرد
 الساكن مطلقا سواء كان فاء للكلمة أم عينا، أم لاما. أبدله حرفا من
 جنس حركة ما قبله، ولم يستثن من الإبدال إلا خمسة أسماء، وخمسة أفعال.
 فالأسماء هي: **الزُّلُو** حيث وقع، مرفوعا أو منصوبا معرفا أو منكرًا،
 وكأس، كيف جاء منصوبا أو مجرورا، والرأس كيف ورد مرفوعا أو غيره
 وبأس، أي جاء معرفا منكرًا، مرفوعا أو غير مرفوع، «وريد»
 في سورة مريم.

والأفعال هي : جئتُ كيف جاء نحو ، جئنا ، وجئناكم ، وجئتمونا ،
وما يجيء من نبات ، نحو نبيء ، وأنبيهم ، أم لم ينبأ . نباتكجا ، وهيء ، وهيي .
وتؤوى ، وتؤويه .

وباب الإقراء كيف وقع نحو قرأنا ، اقرأ ، فإنه يحقق الهمز في ذلك كله ،
وكذلك قرأ بالهمز في لفظ « مؤذن » حيث وقع .
ولفظ « لئلا » في البقرة والنساء والحديد .

ويؤخذ من استثنائه لفظ « مؤذن » من الأبدال أن الأصهباني يوافق
الأزرق في إبدال الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها واوا إذا كانت فاء للكلمة
نحو يؤيد ، يؤخر ، ويتخالفه في هذا اللفظ فلم يبدل همزته مع كونها فاء للكلمة .
كذلك يخالف الأصهباني الأزرق في لفظ « والفؤاد » في الإسراء ،
و « فؤادك » في هود فإن الأزرق لا يبدل الهمزة في هذين اللفظين لوقوعها
عينا للكلمة أما الأصهباني فإنه يبدلها مع ما يبدله من الهمزات المفتوحة
المضموم ما قبلها الواقعة فاء للكلمة .

وسأني في كلام الناظم ما ينصر على إبدال الأصهباني الهمزة في هذين
اللفظين .

وقوله : وابدلى : ناشئة الفؤاد خاسنا ملي ، أمر بإبدال الهمزة في هذه
الألفاظ ، الأول « ناشئة » في سورة المزمل في قوله تعالى « إن ناشئة الليل ،
أبدل همزته ياء خالصة ، الثاني الفؤاد وأراد به ما وقع في الإسراء « والفؤاد ،
وما وقع في هود « فؤادك » أبدال الهمزة فيهما واوا خالصة وقد سبق
الكلام عليهما .

الثالث : « خاسناً » في سورة الملك أبدل همزته ياء خالصة .

الرابع : « ملئت » في سورة الجن وهو الذي ذكره بقوله ملي أبدل همزته ياء خالصة .

ثم بين أن الأصبهاني يدل أيضا همزة لفظ « بأى » ياء خالصة إذا كان هذا اللفظ مسبوqa بالفاء نحو فبأى آلاء ، فبأى حديث وذلك بلا خلاف عنه ، أما إذا لم يكن مسبوqa بالفاء نحو ، بأى أرض تبوت ، بأىكم المفتون فقد اختلف عنه فيه فمنهم من روى عنه إبدال همزه ياء ومنهم من روى عنه التحقيق والوجهان عنه صحيحان .

وأخيراً أمر الناظم بتسهيل همزة « رآها تبتز » في سورة القصص بين بين للأصبهاني .

قال :

كَذَا رَأَيْتُهُمْ رَأَيْتُ يُوسُفَا	رَأَيْتُهُ مَعَ رَأَاهُ تَمَلُّ وَصِفَا
رَأَيْتُهُمْ مُعْجِبٌ مَعَ أُخْرَى أَطْمَأَنَّ	وَأَفَأَنْتِ وَكَأَنَّ أَفَأَمِنْ
لَأَمْلَأَنَّ أَفَأَصْفَا وَيَكْأَنَّ	تَأَذَّنَ الْأَعْرَابُ وَأَخْلَفَ اسْتَمَكَنَّ
فِي إِبْرَاهِيمَ وَفِي النَّسِيِّ أَهْمَزٌ وَلَا	تُبْدِلُ لَهُ أَرَيْتُمْ بَلَى سَهْلًا

وأقول : سهل الأصبهاني الهمزة المفتوحة بعد ذم في كلمات مخصوصة مخالفاً الأزرق في ذلك ، وقد ذكر في البيت السابق الكلمة الأولى من هذه

الكلمات وهي « رأها تهنز » بالقصص . وذكر في هذه الآيات بقية الكلمات والكلمة الثانية « رأيت » في قوله تعالى في يوسف « إني رأيت أحد عشر كوكبا ، والثالثة « رأيتهم » في يوسف أيضا في قوله تعالى : « رأيتهم لى ساجدين » والرابعة « رأته » في سورة النمل في قوله تعالى : « فلما رأته حسبته » والخامسة « رآه » في النمل أيضا في قوله تعالى : « فلما رآه مستقرا » والسادسة « رأيتهم » في سورة المنافقين في قوله تعالى « وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم » . والسابعة : « اطمأن » سهل الهمزة الثانية فيها ، وقد وقعت هذه الكلمة في موضعين ، « واطمأنوا بها » في سورة يونس ، « اطمأن به » في سورة الحج . والثامنة : « أفأنت » في حال الأفراد في قوله تعالى « أفأنت تكفره الناس » يونس - وفي حال الجمع في قوله تعالى « أفأنتم له منكرون » في الأنبياء ، سهل الهمزة الثانية فيها .
والناسعة : « كأن » كيف أتت مشددة نحو كأنما كأنهم كأن الله أو مخففة نحو كأن لم تفن بالأمس ، كأن لم يكن .

والعاشرة : « أفأمن » سواء قرنت بواو الجماعة أم تجردت منها وقد وقعت في خمسة مواضع ، الأول والثاني « أفأمن أهل القرى أفأمنوا مكر الله » كلاهما بالأعراف ، الثالث « أفأمنوا أن تأتيهم » يوسف . الرابع « أفأمن الذين مكروا » بالنحل ، الخامس « أفأنتم أن يخسف بكم » بالإسراء ، سهل الهمزة الثانية في هذه الكلمة في جميع مواضعها .

الحادية عشرة « لأملا ن » وقد وقعت في أربعة مواضع ، في الأعراف ، وهود ، والسجدة ، وص . . سهل الهمزة الثانية فيها .

الثانية عشرة : « أفأصفاكم ، بالإسراء ، وتقيد الهمزة بالأخرى في هذه الكلمات يخرج » وأصفاكم بالبنين ، في الزخرف فلا تسهيل له فيها .
الثالثة عشرة : « ويكأن » سواء اقترنت باسم ظاهر نحو « ويكأن الله » أم بضمير نحو « ويكأنه » .

الرابعة عشرة : « تأذن » في الأعراف في قوله تعالى « وإذ تأذن ربك » سهل همزتها قولاً واحداً واختلف عنه في تسهيل وتحقيق « وإذ تأذن ربكم » بإبراهيم . فروى عنه فيها التسهيل والتحقيق والوجهان عنه صحيحان .

ثم أمر بقراءة كلمة « النسي » في سرورة التوبة في قوله تعالى « إنما النسي زيادة في لكفر » للأصهباني بالهمز مخالفاً للأزرق حيث قرأها بإبدال الهمزة ياء مع إدغام الياء قبلها فيها .

ثم نهى القارىء عن إبدال الهمزة الثانية التي هي عين الكلمة في آيات المقرونة بهمزة الاستفهام حيث وقعت في القرآن الكريم وكيف أتت نحو آرايت الذي ، آرايتم ، آرايتكم ، آفرايت ، آفرايتم ، بل أمر بقراءتها بالتسهيل للأصهباني مخالفاً للأزرق في وجه الإبدال .

قال :

وَأَدْغِمْ هَيْنَا وَبَرِيئًا وَمَرِي ثَبِتْ كَهَيْئَةٍ لَهُ فَأَظْهِرْ

وأقول : أمر بإبدال الهمزة ياء مع إدغام الياء قبلها فيها في الكلمات الآتية للرموز له بالياء من ثبت وهو أبو جعفر وهي : هيناً ، مريئاً

في سورة النساء، و « بريء » كيف أتت نحو « أتم بريئون مما أعمل وأنا بريء
مما عملون »، وهذا الوجه بما زاده النشر لأبي جعفر .
والوجه الآخر له هو الإظهار وهو المذكور له في التنجير والذرة .
ثم أمر بإظهار لفظ « كهيئة الطير » في آل عمران والمائدة لأبي جعفر
زيادة عما له في الذرة من إدغامه ، فيكون له فيه وجهان الإدغام والإظهار ،
وكلاهما عنه صحيح .

باب النقل والسكت على الساكن وغيره

قال :

الآن في الأخبار بالخلف خطف
وأنقل بواو عاداً الأون بهر
أو مع موصول فداً وبعضهم
أو عكس ذالواً يكون حرف مد
والأصماني معه في مله أختلف
وبالذي خلف في السكت قر
في غير شيء أو بلا سكت يتم
وغيره إدريس مع مولى عمه

وأقول : أخبر أن لفظ « الآن » التي تكون للأخبار ثبتت بالخلف
للموز له بالخاء وهو ابن وردان فله فيها النقل والتحقيق فالتنقل هو المذكور
له في الدرّة والتحقيق من زيادات النشر وذلك نحو « قال الآن جئت بالحق »
الآن حصص الحق . واختار بقوله في الأخبار عن المقرنة بهمزة
الاستفهام وهي موضعين في سورة يونس فله فيها النقل قولاً واحداً .

ثم أخبر أن الأصماني وابن وردان اختلفت في لفظ « ما »
في سورة آل عمران فروى عن كل منهما في النقل والتحقيق والنقل لابن

وردان من طريق الدرّة والتحقيق له من زيادات النشر ، وأما الأصهباني
فالمشجهان عنه من طريق النشر .

وفي قوله تعالى « ملء الأرض » أربع قراءات : الأولى النقل فيهما وهو
أحد وجهي الأصهباني ، الثانية النقل في الأرض فقط وهو للأزرق ، وهو
الوجه الثاني للأصهباني ، الثالثة النقل في ملء فقط وهو أحد وجهي ابن
وردان ، الرابعة ترك النقل فيهما وهو الوجه الثاني لابن وردان وبه
قرأ الباقون .

« تنبيه » لم يتعرض الناظم لبيان مذهب الأصهباني عن ورش في النقل ،
فحينئذ يكون موافقا للأزرق في مذهبه . فما يقرؤه الأزرق بالنقل يقرؤه
الأصهباني بالنقل ، وما يقرؤه الأزرق بالتحقيق يقرؤه الأصهباني كذلك .

وقوله : وانقل بواو عادا الأولى بهر .. أمر بقراءة قوله تعالى في النجم
« عادا الأولى » بالنقل مع إبدال الهمزة التي بعد اللام واوا ساكنة للرموز
له بالباء وهو قالون وهذا الوجه من زيادات النشر ، والوجه الآخر له هو
القراءة بالنقل مع الهمز وهو المذكور له في الجزر فيكون له مع النقل وجهان
الهمز والواو .

ومعنى قوله : « وبالذئ لحذف في السكت قر » أن المرموز له بقاف قر ،
وهو خلاد قرأ بالوجه الذي ثبت لحذف في السكت ، وهو السكت على أل ،
رشيء والمفصول ، وهو الذي ذكره الشاطبي بقوله : وعنده روى حذف في
الوصل سكتاً مقللاً ، ويسكت في شيء وشيئا .

وقوله : أو مع موصول فدا .. معناه أن المرموز له بالفاء وهو حمزة من روايته قرأ بالسكت على أل ، وشيء ، والمفصول ، والموصول ، وهذا الوجه من زيادات النشر .

ومعنى قوله : وبعضهم في غير شيء . أن بعض أهل الأداء روى عن حمزة السكت على أل ، والمفصول ، فقط ويوسط لفظ شيء .

ومعنى قوله : أو بلا سكت يعم ، أن بعضهم روى عن حمزة ترك السكت في جميع القرآن الكريم .

وقوله : أو عكس ذاه معناه أنه روى عن حمزة السكت مطلقاً في جميع القرآن الكريم . على أل ، وشيء ، والمفصول ، والموصول وعلى حرف المد منفصلاً كان أو متصلاً وهذا معنى قوله : « ولو يكون حرف مد ، وخلاصة ما ذكره صاحب النشر أن لحمزة في السكت سبع طرق .

الأولى : السكت على أل ، وشيء ، فقط ، وهو مذهب معظم الرواة عن حمزة ، وهي التي ذكرها الشاطبي بقوله : وبعضهم لدى اللام للتعريف إلى قوله : لم يزد .

الثانية : السكت على أل ، وشيء ، والمفصول ، وهو ما كان من كليتين نحو : قد أفلح ، من آمن ، وهي التي ذكرها الشاطبي لخلف وحده في قوله : « وعنده روى خلف في الوصل سكتاً مقللاً ويسكت في شيء وشيناً » وقد ذكرها ابن الجزري في النشر لكامل من خلف ، خلاد .

وروى بعض أهل الأداء هذه الطريق عن حمزة ولكن على وجه آخر

وهو «السكت» على «أل» ، «والمفصول» مع توسط المد في «شيء» ، وهذا ما ذكره الناظم بقوله : «وبعضهم في غير شيء» .

الثالثة : السكت على أل ، وشيء ، والمفصول ، والموصول وهو ما كان في كلمة واحدة نحو : قرآن ، ومستولا .

وقد ذكرها ابن الجزرى في النشر للراويين معا وذكرها الناظم في قوله : «أو مع موصول فدا» .

الرابعة : السكت على أل ، وشيء ، والمفصول والموصول مع السكت على المد المنفصل نحو «بأيها» ، «وفي أنفسكم» ، «قوا أنفسكم» وهي في النشر عن الراويين أيضا .

الخامسة : السكت على ما سبق في الرابعة مع زيادة السكت على المد المتصل نحو «أولئك» ، «برىء» ، «السوء» وهي مذكورة في النشر للراويين كذلك وأشار الناظم إلى هاتين الطريقتين بقوله «ولو يكون حرف مد» .

السادسة : عدم السكت أصلا عن خلاد فقط . وهذه الطريق ذكرها في الحرز والنشر .

السابعة : عدم السكت أصلا عن حمزة من الراويين وهي مذكورة في النشر كذلك . وأشار الناظم إلى هاتين الطريقتين بقوله «أو بلا سكت بهم» . ومعنى قوله : «وغیره إدريس مع دولي محمد» أن إدريس عن خلف

باب وقف حمزة وهشام على الهمز وإدغام ذال إن وذال قد

قال :

وَسَهَّلًا لِحَمْزَةٍ نَهْمَزًا حَصَلَ فِي الْبَدءِ إِنْ بِكَلِمَةٍ قَبْلُ اتَّصَلُ

وأقول : أمر الناظم بتسهيل الهمز الواقع في بدء الكلمة إن كان متصلا بكلمة قبله ، ويسمى هذا الهمز المتوسط بكلمة .

وهذا الهمز إما أن يكون قبله ساكن أو متحرك ، فإن كان قبله ساكن فسيأتي حكمه في الآيات الآتية .

وإن كان قبله متحرك فإما أن يكون متحركاً بالفتحة أو بالكسرة أو بالضمة ، والهمز أيضا يكون متحركاً بإحدى هذه الحركات فحينئذ يجتمع له تسع صور :

الأولى : أن يكون الهمز مفتوحاً وقبله مفتوح ، نحو أفتطمعون أن .

الثانية : أن يكون مفتوحاً بعد ضم نحر ويرتفع أيها .

الثالثة : أن يكون مفتوحاً بعد كسر نحر في آيات

الرابعة : أن يكون مكسوراً بعد فتح نحو « تقيء إلى » .

الخامسة : أن يكون مكسوراً بعد كسر نحو « من بعد إكرامهن » .

السادسة : أن يكون مكسوراً بعد ضم نحو « يرفع إبراهيم » .

السابعة : أن يكون مضموماً بعد ضم نحو « الجنة أزلقت » .

الثامنة : أن يكون مضموماً بعد فتح نحو « كان أمة » .

التاسعة أن يكون مضموماً بعد كسر نحو « عليه أمة » .

وحكم هذا الهمز في الصورة الثانية — وهو المفتوح بعد ضم — أن يبدل واوا خالصة .

وحكمه في الصورة الثالثة — وهو المفتوح بعد كسر — أن يبدل ياء خالصة .

وحكمه في الصورة السادسة — وهو المكسور بعد ضم — أن يسهل بين بين ، أو يبدل واوا خالصة .

وحكمه في الصورة التاسعة — وهو المضموم بعد كسر — أن يسهل بين بين ، أو يبدل ياء خالصة على مذهب الإمامين ، وحكمه في باقي الصور أن يسهل بينه وبين الحرف المجانس لحركته .

وهذا الوجه — وهو التسهيل في هذا الهمز — من زيادات النشر ، والوجه الآخر له هو التحقيق في جميع صورته ، وهو المذكور في الحزن واحتراز الناظم بقوله « إن بكلمة قبل اتصل » عن الهمز المبدوء به الالف في أول الكلمة .

ومعنى قوله : وهو أقوى في الصلة - أن وجه الإدغام في الواو الزائدة
للصلة نحوه وأمره الى الله والياء الزائدة للصلة نحوه به أحدا ، أقوى من وجه
نقل حركة الهمزة إليهما .

قال المحقق في النشر : وبمقتضى إطلاقهم يجرى الوجهان النقل والإدغام
في الزائدة للصلة والقياس يقتضى الإدغام فقط ولكنى آخذ في الواو والياء
بالنقل إلا فيما كان زائداً صريحاً لمجرد الصلة فبالإدغام انتهى .

وحيث أن يجوز في هذا الهمز الواقع بعد الواو والياء أربعة أوجه : الأول
السكت ، الثانى النقل ، الثالث الإدغام . والثلاثة من زيادات النشر ، والرابع
التحقيق وهو الذى فى الحرز .

وقوله : والنقل عند ميم جمع أهمله ، معناه أن حمزة أهمل نقل حركة الهمز
إلى ميم الجمع نحوه عليكم أنفسكم ، قال العلماء ، وعلة منع نقل حركة الهمزة
إلى ميم الجمع أن أصلها الضم فلو تحركت بالنقل لتغيرت عن حركتها ، وحيث
لا يجوز عند الوقف على مثل عليكم أنفسكم إلا التحقيق مع السكت وعنده

قال . :

وَلِهَيْشَامٍ حَقَّقًا فِي الطَّرْفِ وَأَظْهَرَ إِذْ عِنْدَ دَالٍ مُنْصِفٍ

وأقول : أمر الناظم بتحقيق الهمز الموقوف عليه المنطرف بجميع أنواعه
لهشام وهذا الوجه من زيادات النشر والوجه الآخر له التغيير حسب

ما تقتضيه القواعد ، وإلى هنا تم الكلام على ما يتعلق بالهمز الموقوف عليه
الهمزة وهشام .

ثم شرع الناظم في الإظهار والادغام فأمر بإظهار إذ عند الدال نحو
وإذ دخلوا ، البشار إليه بالميم وهو ابن ذكوان زيادة عما له في الحرز من
إدغامها فيكون له فيها وجهان الإظهار والادغام .

قال :

وَأَدِغْمَا قَالَ لَقَدْ فِي كَادِيهَا مَعَ هُدْمَتِ وَالتَّاءِ فِي سَجْنِهَا

وأقول : أمر بإدغام دال قد في الظاء في قوله تعالى في سورة « ص »
قال لقد ظلمك ، للرموز له بلام لها وهو هشام ، وإدغام التاء في الصاد
في قوله تعالى في سورة الحج « هدمت صوامع » وفي حروف سجن نحو
« أنبت سبع سنابل » فضجت جلودهم ، خبت زدناهم ، لهشام أيضاً زيادة
على الإظهار في جميع ما تقدم من الحرز فيكون له في كل ما ذكر الإظهار
والإدغام .

قال :

وَأُنَبِّتَ مِرْعَانَهُ فِي التَّاءِ أَظْهَرَا وَالتَّاءِ فِي الظَّا الْأَضْمَاءِ أَظْهَرَا

وأقول : قوله وأنبت معطوف على قال لقد ، داخل في حكمه أي

وأدغم التاء في السين من قوله تعالى « أنبت سبع » بالبقرة للرموز له بالميم
وهو ابن ذكوان ، زيادة على إظهاره ، وأظهر التاء عند التاء في قوله تعالى
« كذبت ثمود » لابن ذكوان زيادة على إدغامه .

ثم أخبر أن الأصبهاني أظهر التاء عند الظاء نحو « كانت ظالمة » بخالف في
ذلك الأزرق حيث أدغمها .

باب ادغام لام هل وبل

قال :

وَحَلْفُ بَلٍ طَبَعَ فُزٌ وَكُلُّهَا لَا الرَّعْدَ مَعَ نُونٍ وَضَادٍ لُطْفًا

وأقول : يعنى : وخلف إدغام لام (بل طبع) فى سورة النساء ثابت للرموز له بالقاء وهو حمزة من الروايتين عنه . فيكون لكل من خلف وخلاد الإظهار والإدغام . والإدغام لخلف من زيادات النشر ، وله من الحرز الإظهار فقط . وأما خلاد فالوجهان له من طريق الحرز وطريق النشر .

وقوله : . وكلها لا الرعد مع نون وضاد لطفيا . معناه أن هل وبل فى جميع القرآن الكريم اختلف عن المشار إليه باللام وهو مشام فى إظهارهما وإدغامهما فى جميع حروفهما ما عدا موضع الرعد وهو : أم هل تستوى الظلمات والنور ، وحر فى النون والضاد نحو : هل ننبئكم بل ضلوا ، فليس له فى ذلك إلا الإظهار فحينئذ يكون مشام فى هل وبل عند حروفهما الستة وجهان الإظهار والإدغام ، فالإدغام له من طريق الحرز ، والإظهار من

زيادات النشر ، وأما موضع الرعد فلا خلاف عنه في إظهاره . وكذلك
لا خلاف عنه في إظهار هل وبل عند النون والضاد ، هذا ما يؤخذ من
النظم ، ولكن الذي يؤخذ من الطيبة والنشر : أن له في موضع الرعد خلافا
وإن كان أكثر الطرق عنه على إظهاره والأقل على إدغامه . فلعل الناظم
لم يعول على هذا الخلاف بل اعتد بمذهب الأكثر والله تعالى أعلم .

باب ادغام حروف قربت مخارجها

قال :

بِالْجُزْمِ فِي الْفَاءِ الْخُلْفُ لُدُّمُ عُدْتُ نَبَذْتُ لِنُ وَالْإِتِّخَاذُ عَرَّتُ

وأقول : أخبر أن الخلف ثابت في إدغام الباء المجزومة في الفاء وإظهارها للشار إليهما باللام والقاف وهما هشام وخلاد ، وقد وقعت الباء المجزومة عند الفاء في خمسة مواضع ، « أو يغلب فسوف » في سورة النساء . « وإن تعجب فعجب » بالرعد . « قال اذهب فن تبعك » بالإسراء . « فاذهب فإن لك في الحياة » في طه . « ومن لم يتب فأولئك » في الحجرات . فلكل من هشام وخلاد إظهار الباء وإدغامها في الفاء في المواضع المذكورة ، والإظهار لهشام فيها من طريق الحرز والإدغام له من زيادات النشر . والإدغام لخلاد فيها من طريق الحرز ، والإظهار له من زيادات النشر ، إلا « ومن لم يتب » فله فيها الإظهار والإدغام من الطريقتين . — ح —

ثم أخبر أن الخلف ثابت أيضا في إدغام وإظهار الدال في التاء في قوله تعالى « عدت برني وربكم » في غافر ، والدخان ، وقوله تعالى « فنبذتها »

في طه ، اللموز له باللام وهو هشام ، فالإظهار له من الحرز ، والإدغام له من زيادات النشر .

ثم أخبر أن الخلف ثابت كذلك في إدغام وإظهار الذال في التاء في باب الاتخاذ نحو اتخذتم ، وأخذتم ، لا اتخذت ، أخذت لرويس ، فالإظهار له من الدرّة ، والإدغام له من الزيادات .

قال :

أورثت مِرْيسَ نَ وَالْقَلَمُ نَلْ مِنْ هُدَى إِذَا يُعَذَّبُ مَنْ بِسَمِ
دُمُ فَأَنزَا يَلَهْتَ أَدَى جُودٍ لَنَا ثِقٌ دَائِمًا وَأَرْكَبُ أَدَاهُ زُهْدُنَا

وأقول : أن الخلاف ثابت في إظهار وإدغام التاء في التاء في «أورثتموها» في الأعراف والزخرف للشار إليه بالميم وهو ابن ذكوان ، فالإظهار له من الحرز والإدغام من ذكر زيادات النشر .

ثم بين ثبوت الخلاف أيضا في إظهار وإدغام نون «يس والقرآن الحكيم» و«ن والقلم» في الواو للشار إليهم بالنون والميم والهاء والألف . وهم عاصم وابن ذكوان والبيزى ونافع .

فالإظهار لحفص والبيزى وقالون من الحرز ، والإدغام لهم من زيادات النشر ، والإدغام لورش في «يس» من الحرز ، والإظهار له من الزيادات ، والوجهان له في «ن والقلم» من الطريقتين والإدغام لابن ذكوان وشعثة في «يس والقرآن» و«ن والقلم» من الحرز ، والإظهار لهما من الزيادات .

وعلى هذا يكون لقالون في «يس والقرآن»، و«ن والقلم»، الإظهار والإدغام، ولكن صريح الطيبة والنشر أن له في «ن والقلم»، الإظهار قولاً واحداً، وكان على الناظم أن ينبه على هذا.

واعلم أن الأصهباني له في «يس والقرآن»، الإظهار والإدغام، أما «ن والقلم»، فظاهر الطيبة يفيد أن له فيها الوجهين أيضاً حيث إنه لم يستثن من لهم الخلاف إلا قالون.

ولكن الذي جرى عليه الطباخ والمبهي أن له فيها الإظهار قولاً واحداً كقالون فليحذر.

وقوله: «يعذب من بسم دم فاتزا»، معناه أنه اختلف عن المرموز لهم بالباء، والذال، والغاء. وهم قالون وابن كثير وحمزة في إظهار وإدغام باء يعذب في ميم من في قوله تعالى في البقرة «ويعذب من يشاء»، فالإدغام لقالون وحمزة من الشاطبية، والإظهار لهما من زيادات النشر.

وأما ابن كثير فصريح الشاطبية يفيد أن له الوجهين، وكذا صريح الطيبة ولكن المحررين حققوا أن الإدغام له ليس من طريق الحرز بل من طريق الطيبة وحينئذ يكون الإظهار له من طريق الحرز والإدغام من زيادات النشر.

وقوله: «يلهث ندى جود لنا ثق دائماً»، معناه أنه اختلف عن المشار إليهم بالنون، والجيم، واللام، والياء، والذال، وهم عاصم، وورش، وهشام، وأبو جعفر وابن كثير. في إظهار وإدغام الياء في الذال في قوله تعالى في سورة الأعراف «أو تتركه يلهث ذلك».

فأما عاصم فالإدغام له من الحرز والإظهار من زيادات النشر .
وأما ورش وهشام وابن كثير فالإظهار لهم من الحرز والإدغام لهم
من زيادات النشر ، وأما أبو جعفر فالإظهار له من الليرة ، والإدغام له من
زيادات النشر .

وقوله : « واركب نداء زهدنا ، معناه أنه اختلف عن المرموز لهما بالنون
والزاي وهما عاصم وقنبل . في إظهار وإدغام الباء في الميم في قوله تعالى
في سورة هود اركب معنا . »

فالإدغام لهما من الحرز والإظهار لهما من زيادات النشر والله أعلم .

باب ادغام

النون الساكنة والتنوين

قال :

يُنْفِضُ يَكُنْ مُنْخَقٍ أَخْفِيقُ وَعُنْ لَأَمَّا وَرَا لَا صُحْبَةَ الْيَادَعِ تَصُنْ

وأقول : أمر بإخفاء النون في الغين في « فسينغضون » بالاسراء .
وفي « إن يكن غنيا » بالنساء ، وفي الخاء في « والمنخقة » بالمائدة للمرموز له
بالتاء وهو أبو جعفر زيادة على إظهاره . فيكون له في الثلاثة الإظهار من
الذرة ، والإدغام من زيادات النشر .

ثم أمر بإثبات الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء
نحو هدى للبتقين ، فإن لم تفعلوا ، من ربهم ، ثمرة رزقا ، لغير صحبة ، وهم
المدنيان ، والبصريان والمكي والشامي وحفص ، فيكون لهؤلاء ترك الغنة
فيما ذكر من الشاطبية والذرة ، والغنة لهم من زيادات النشر .

وأما صحبة وهم شعبة وحمزة والكسائي وخلف في اختياره فليس لهم غنة
من جميع الطرق .

١- والصحيح أن الغنة في نون هدى ليست غنة حركية بل غنة ساكنة
وذلك لئلا يفتقدوا نون هدى في غير ما كان

ثم أمر بترك الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء نحو
« من يقول ، قدير ، يأبها ، للشار له بالياء من تصن وهو حفص
الدورى عن الكسائى ، فيكون له فيما ذكر وجهان الغنة من الشاطبية ، وتركها
من زيادات النشر . والله تعالى أعلم .

سالم

باب الفتح والامالة

وبين اللفظين

قال :

مَيْلٌ أَرَارِي وَكَلَا يُوَارِي تُمَارٍ تُبُّ وَخُلْفُ غَارِ الْبَارِي
عَيْنَ الْيَتَامَى وَالنَّصَارَى مُسْجَلَا كَذَا أُسَارَى وَسُكَارَى وَصَلَا
كَذَا كَسَالَى عَنْهُ وَالْخِلَافُ فِي هَارٍ بَدَا خَابَ مَشَارِبُ كُنْفِي
حَرْفِي رَأَى وَزَادَ شَاجَا آئِيَهْ إِنَاهُ عَابِدُونَ عَابِدٌ لِيَهْ

وأقول : أمر بإمالة الألف في الكلمات الآتية للرموز له بالتاء وهو الدوري عن الكسائي ، زيادة على فتحها له من طريق الحرز .
وهي : « فأواري سوأة أخى ، بالمائدة ، كيف يواري سوأة أخيه بها .
« يواري سوأتكم ، بالأعراف ، « فلا تمار ، بالكهف ، وقد يقال إن الشاطبي
ذكر له الخلف في فأواري ، ويواري ، فلم يزد له النشر شيئا ، فكان على الناظم
حذف هاتين الكلمتين من النظم ويحجب عن ذلك بأن إماتهما للدوري ليست
من طريق الشاطبي ولا من طريق أصله وهو التيسير ، بل إماتهما له من

بل إمالتهما له من طريق الضمير عنه وهي من طرق الذشر لا من طرق الحرز
ولا من طرق أصله .

ثم بين أن خلفه ثابت في فتح وإمالة الكلمات الآتية « الغار » في قوله
تعالى في التوبة « إذ هما في الغار » ، « الباري » بالحشر ، و « بارئكم »
في الموضعين بالبقرة .

وخلفه ثابت أيضا في فتح وإمالة الألف التي بعد عين فعلى تبعا لإمالة
ألفها الأخيرة في كلمة يتامى ، وكلمة نصارى ، سواء كانت هاتان الكلمتان
مقرونتين بأل التعريفية أم مجردتين عنها وهذا معنى قوله مسجلا أى مطلقا
فيفتح أو يميل الألف التي بعد الناء في يتامى ، وبعد الصاد في نصارى تبعا
لإمالة الألف الأخيرة في الكلمتين ، فلو زالت إمالة الألف الأخيرة
لساكن نحو « يتامى النساء » ، وقالت النصارى المسيح ابن الله ، فلا تمثال
الألف التي بعد الناء والصاد .

وخلفه ثابت أيضا في فتح وإمالة الألف التي بعد السين والكاف في هذه
الكلمات أسارى ، سكارى ، كسالى ، تبعا لإمالة الألف الأخيرة فيهن .

ولا يخفى أن الفتح له في كل ما تقدم من طريق الحرز والإمالة من
زيادات النشر .

ومعنى قوله : « والخلاف في هار بده أن الخلاف في فتح وإمالة « هار »
في سورة التوبة ظهر لقائلون فله فيها الإمالة من طريق الحرز والفتح من
زيادات النشر .

ومعنى قوله : « خاب مشارب كنى » أن الخلاف ثبت لابن عامر من روايته في فتح وإمالة ألف خاب حيث وقع في القرآن الكريم « ومشارب » في سورة « يس » وفتح خاب من طريق الحرز ، وإمالة فيها من زيادات النشر ، وأما مشارب فإمالتها لهشام طريق الحرز وفتحها من زيادات النشر ، وفتحها لابن ذكوان من طريق الحرز وإمالتها له من الزيادات .

وقوله : حر في رأى — إلى قوله : « ليه » معناه أنه اختلف عن هشام في فتح وإمالة الكلمات الآتية ، الراء والهمزة في « رأى » قبل محرك « زاد » حيث وقعت ، شاء ، جاء مطلقا ، آنية في الغاشية ، والفتح والإمالة في هذه الكلمة في الألف التي بعد الهمزة و « إناه » في الأحراب و « عابدون معاً » و « عابد » في سورة الكافرون ، فله الإمالة في حر في « رأى » وزاد ، و شاء ، وجاء زيادة على فتحه من الحرز ، وله الفتح في آنية ، وإناه ، وعابدون ، وعابد ، زيادة على إمالة من الحرز .

سبح

قال :

يَلْبَاهُ	مُرْجَاةٍ	وَشَارِبِينَ	ذِي الرَّأْيِ	أَتَى	أَمْرَ	الْحَوَارِيِّينَ
وَقَبْلَ	رَا	كَسْرٍ	وَكَاغِبِينَ	مَعْ	مُكْرَرٍ	مِنْ
وَالْمِيلِ	فِدْوَ	وَالْخَلْفِ	فِي	يَابَشْرِي	رَمَى	بَلَى
سَوَى	سُدَى	أُدْرَى	رَأَى	لَا	أَوْلَى	هِيَ
مَعَ	أَسْقَى	وَحَسْرَتِي	وَوَيْلَتِي	أَتَى	وَحَلْفَهُ	عَسَى
						بَلَى

وأقول : اختلف عن المشار إليه بالميم في « من » وهو ابن ذكوان في فتح وإمالة الكلمات الآتية : « يلقاه ، بالإسراء ، « مزجاة ، في يوسف ، للشاربين ، بالقتال والنحل والصفات ، وفي فتح وإمالة ذوات الراء مثل أسارى اشترى ، وبشرى ، و « أنى أمر الله ، أول النحل ، و « الحواريين ، في المائة والصف ، وفي فتح وإمالة الألف التي قبل الراء المكسورة المتطرفة كالنار ، والأسفار ، وكافرين والكافرين المنصوبين والمجرورين وما تكررت فيه الراء وتكون الثانية فيه مكسورة نحو كتاب الأبرار من الأشرار ، دار القرار ، فله في هذه الكلمات الفتح من الحرز والإمالة من زيادات النشر .

وقوله : وفتح قنع . . معناه أن المشار إليه بالقاف وهو خلاد فتح المكرر ، وقوله : والميل فد . . معناه أن المشار إليه بانفاء وهو حمزة أمال ألف المكرر ، وحينئذ يكون الخلف في المكرر وجهان التقليل وهو في الحرز ، والإمالة وهي من الزيادات .

ويكون خلاد ثلاثة أوجه فيه التقليل من الحرز ، والفتح والإمالة من زيادات النشر .

وقوله : والخلف في يا بشرى — إلى قوله : صبا . معناه أنه اختلف عن المشار إليه بالصاد وهو شعبة في فتح وإمالة الكلمات الآتية « يا بشرى هذا غلام ، يوسف ، رمى ، بالأفعال ، « بلى ، حيث وقع ونون « ونأى » بالإسراء ، وهو يميل الهمزة من الطريقين ، و « سوى ، بطله ، و « سدى » بالقيامة ، و « أدراك ، حيث وقع ، وحر في « رأى ، قبل المحرك سواء كان المحرك اسماً ظاهراً أم ضميراً فله إمالة يا بشرى ، وبلى ، ونون ونأى ، زيادة على فتحها من الحرز وله فتح رمى ، وسوى ، وسدى ، وأدرى ، ورأى ،

زيادة على إمالتها من الحرز ، إلا « ولا أدراكم ، يونس ، و « رأى كوكباً ،
بالأنعام اللذين استنهما بقوله : لا أوليها ، فله إمالتهما من الطريقتين .

ومعنى قوله : الجار جر الناس طى . . إلى قوله : متى . أنه اختلف عن
المرموز له بالطاء وهو الدورى عن أبي عمرو فى فتح وإمالة الكلمات الآتية
« والجار ذى القربى ، والجار الجنب ، بالنساء ، ولفظ « الناس ، المجرور .

وخلافه فيها دائر بين الفتح والإمالة المحضة فالفتح له فى الجار معاً من
الحرز والإمالة له من النشر . وإمالته فى لفظ الناس المجرور من الحرز
والفتح من النشر ، واختلف عنه فى فتح وتقليل الكلمات الآتية « يا أسنى
على يوسف ، يوسف ، يا حسرتى ، بالزمر « يا ويلتى حيث وقعت ، أنى
الاستفهامية حيث وردت « وعسى وبلى ومتى حيث ذكرن ، بخلافه فى هذه
الكلمات دائر بين الفتح والتقليل فأما يا أسنى ، يا حسرتى ، يا ويلتى ، أنى
الاستفهامية فالتقليل له فيها من الحرز والفتح له من النشر ، وأما عسى وبلى
ومتى فالفتح له فيها من الحرز ، والتقليل له فيها من زيادات النشر .

قال :

وَحُفِّ فَعَلَى وَرَّهْ وَسِ الْأَيِّ لَا ذِي الرَّاءِ حَزُّ وَمَيْلُ الدُّنْيَا حِلَالُ

وأقول : اختلف عن المرموز له بالخاء وهو أبو عمرو فى فتح وإمالة
كل ما كان على وزن فعلى « مثلث الفاء ، وما ألتق بها ، وفى فتح وإمالة ريمس
آى السور الإحدى عشرة المعروفة وخلافه فى هذا وذلك دائر بين الإمالة

الصغرى - وهى التقليل - والفتح ، فالتقليل له من الشاطبية ، والفتح من الزيادات .

ثم استثنى مما كان على وزن فعلى ، ومن رهوس الآى ، ما كان من ذوات الراء مثل : ذكرى ، الكبرى ، فإن أباعرو ويميلها قولاً واحداً إمالة محضة ثم أمر بإمالة الدنيا للرموز له بالطاء وهو الدورى عن أبى عمرو .

وحينئذ يكون له فى « الدنيا » أوجه ، الوجهان السابقان وهما التقليل والفتح لأنها على وزن فعلى والثالث الإمالة ، والتقليل له من الحرز ، والفتح والإمالة من الزيادات .

الفتح
قال :

وَخُفُّ إِدْرِيسَ بِرُؤْيَا غَيْرِ أَلْ قَهَّارِ وَالْبَوَّارِ بِالْفَتْحِ فَصَلِّ

وأقول : وخلف إدريس أحد راوى خلف فى اختياره ثابت فى لفظ رؤيا ، المجرد من أَل ، نحو « فى رؤياى » لا تقصص رؤياك ، فله فيها الفتح والإمالة ، والفتح من طريق الدرّة ، والإمالة من الزيادات ، وأما المقرون بِأَل . فهو إمالة له من جميع الطرق ، كما أنه ممال لاسحاق أيضاً قولاً واحداً ، وليس لاسحاق فى المجرد إلا الفتح ثم ذكر أن المرءوز له بالطاء وهو حزة من الروايتين قرأ بفتح ألف لفظ القهار حيث وقع ولفظ البوار بإبراهيم زيادة عما له فهما من التقليل فيكون له فهما التقليل من الحرز ، والفتح من الزيادات .

قال :

أَكْفَأَ لِي هَا يَا إِذَاهَا حَا حَلَا يَسَ قَلَّلُ فِدَا إِذَا طَهَ جَلَا

وأقول : ثبت الخلاف أيضاً للبخاري إليه باللام وهو هشام في فتح الإمامة يا ، بمریم فالإمالة له من طريق الحرز ، والفتح من طريق النشر .

وثبت خلاف نافع أيضاً في ها يا بمریم من روايتي قالون وورش من طريق الأزرق عنه فلكل منهما في ها ويا . الفتح والتقليل فلقالون الفتح فيهما له من الحرز ، والتقليل فيهما له من النشر وما ذكره الشاطبي لقالون من التقليل فيهما بخروج عن طريقه لأن طريقه الفتح فيهما لقالون .

وأما ورش من طريق الأزرق فالتقليل له فيهما من الحرز ، والفتح فيهما من زيادات النشر .

وأما الأصهباني عن ورش فليس له فيهما إلا الفتح كما حققه العلماء وأفاد قوله : هاها حلا ، أن المرموز له بالحاء من حلا وهو أبو عمرو واختلف عنه في ها أول مریم وحا من حم في السور السبع ، فأما حا من حم في فرائح السور السبع فالخلاف فيها له دائر بين التقليل والفتح ، فالتقليل له من الحرز ، والفتح من زيادات النشر .

وأما ها من فائمة مریم وفائمة طه فليس له فيهما إلا الإمالة من جميع الطرق كما هو صريح الشاطبية وطية النشر .

وعلى هذا فيكون ذكر الناظم «ها» خطأ محضاً ، والصواب أن يقول
«يا» بدلا من «ها» ويكون البيت هكذا .
«يا كاف لي ها إذا يا حاحلا» .

لأن أبا عمرو ثبت له الخلاف في إمالة وفتح «يا» أول مريم كما صرح
بذلك المحقق في النشر وطيبته ، وإن كان الخلاف عنه فيها قليلا كما قال في
الطبية ، والخلاف قل لثالث ، وحينئذ يكون لأبي عمرو في «يا» أول مريم
وجهان الفتح من الحرز ، والإمالة من زيادات النشر .

وقوله : «يس قلل فد إذا» أمر بتقليل ألف يس المشار إليهما بالفاء
والهمزة وهما حمزة ونافع .

وهذا الوجه مما زاده النشر ، والوجه الآخر لحمزة من الحرز هو الإمالة
ولنافع هو الفتح ، فيكون لحمزة الإمالة والتقليل ، ولنافع الفتح والتقليل .

ومعنى قوله : «طه جلا» أن المرموز له بالجيم وهو ورش من طريق
الأزرق قلل الألف التي بعد الهاء في «طه» من طريق النشر وثبتت له فيها
الإمالة من الحرز فيكون له فيها الإمالة والتقليل .

أما الأصهباني فليس له فيها إلا الفتح .

قليل :

وَالْمِيلَ فِي التَّوْرَةِ فِدْمَهُمَا يَحِلُّ وَغَيْرَهَا لِلْأَصْهَبَانِي لَا تَعْمَلُ

وأقول : أمر بإمالة ألف لفظ التوراة حيث وقع ، وكيف ورد

في القرآن الكريم سواء كان مقروناً بأل أم مجرداً منها - للشار إليه بالفاء وهو حمزة ؛ وهذا الوجه من زيادات النشر ، والوجه الآخر من الحرز هو التقليل .

ثم نهي الناظم القارىء عن إمالة غير هذه الكلمة للأصهاني فليس لأصهاني إمالة إلا في هذه الكلمة فحسب .

قال :

وَمَا يَمَالُ أَفْتَحُ وَقَلَّلَ إِنْ سَكَنَ إِنْ كَانَ لِلْإِدْغَامِ أَوْ وَقَفَ يَمْنُ

وأقول : خير الناظم القارىء بين فتح وتقليل الألف الممالة الواقعة قبل الراء المكسورة المتطرفة إذا سكنت الراء للإدغام نحو ، وثوقنا مع الأبرار ربنا ، أو الوقف كالمثال المذكور إذا وقف على الأبرار ، وذلك للشار إليه بالياء وهو السوسى ، وهذان الوجهان له من زيادات النشر .

وله من طريق الحرز الإمالة فيما ذكر قولاً واحداً فيكون له فيه ثلاثة أوجه الإمالة من الحرز ، والفتح والتقليل من النشر .

وعلى هذا فيكون ذكر الناظم هـ ها هـ خطأ محضاً ، والصواب أن يقول
هـ يا هـ بدلا من هـ ها هـ ويكون البيت هكذا .
هـ يا كاف لي ها يا إذا يا حا حلا هـ .

لأن أبا عمرو ثبت له الخلاف في إمالة وفتح هـ يا هـ أول مرثية كما صرح
بذلك المحقق في النشر وطيبته ، وإن كان الخلاف عنه فيها قليلا كما قال في
الطبية هـ والخلاف قل لثالث هـ وحينئذ يكون لأبي عمرو في هـ يا هـ أول مرثية
وجهان الفتح من الحرز هـ والإمالة من زيادات النشر .

وقوله : هـ يس قلل فد إذا هـ أمر بتقليل ألف يس للشار إليهما بالقاء
والهمزة وهما حمزة ونافع هـ

وهذا الوجه مما زاده النشر هـ والوجه الآخر لحمزة من الحرز هو الإمالة
ولنافع هو الفتح هـ فيكون لحمزة الإمالة والتقليل هـ ، ولفاع الفتح والتقليل هـ .

ومعنى قوله : هـ طه جلا هـ أن المرموز له بالجيم وهو ورش من طريق
الأزرق قلل الألف التي بعد الهاء في هـ طه هـ من طريق النشر وثبت له فيها
الإمالة من الحرز فيكون له فيها الإمالة والتقليل هـ .
أما الأصهباني فليس له فيها إلا الفتح هـ .

قال :

وَالْمِيلَ فِي التَّوْرَةِ فِدْمَهُمَا مَجْلٌ وَغَيْرَهَا لِلْأَصْبَهَانِيِّ لَا تَمَلْ

وأقول : أمر بإمالة ألف لفظ التوراة حيث وقع ، وكيف ورد

القرآن الكريم سواء كان مقروناً بأل أم مجرداً منها - للشار إليه بالفاء وهو حمزة ؛ وهذا الوجه من زيادات النشر ، والوجه الآخر من الحرز هو التقليل .

ثم نهي الناظم القارىء عن إمالة غير هذه الكلمة للأصهبانى فليس للأصهبانى إمالة إلا في هذه الكلمة فحسب .

قال :

وَمَا يَمَالُ أَفْتَحُ وَقَلَّلُ إِنْ سَكَنَ إِنْ كَانَ لِلْإِدْغَامِ أَوْ وَقَفَ يَمَنُ

وأقول : خبير الناظم القارىء بين فتح و تقليل الألف المائلة الواقعة قبل الراء المكسورة المنطرفة إذا سكنت الراء للإدغام نحو ، وتوفنا مع الأبرار ربنا ، أو الوقف كالمثال المذكور إذا وقف على الأبرار . وذلك للشار إليه بالياء وهو السوسى ، وهذان الوجهان له من زيادات النشر .

وله من طريق الحرز الإمالة فيما ذكر قولاً واحداً فيكون له فيه ثلاثة أوجه الإمالة من الحرز ، و الفتح والتقليل من النشر

باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف

قال :

وَبَعْدَ أَمْ وَعَشْرَهَا فِطْرَتْ دُمٌ خُلْفٌ وَقِيلَ مِثْلُهُ حَزَّيْتُمْ

وأقول : يعني أن الخلف عن المرموز له بالراء وهو الكسائي ثابت في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف إذا وقعت بعد الهمزة والهاء سواء كان قبل كل منهما ياء ساكنة أو كسرة نحو «خطيئة» و«فته» ونحو «فاكهة» ولم تقع الهاء بعد ياء ساكنة في القرآن الكريم .

أم لم يكن قبل كل منهما ياء ساكنة أو كسرة نحو «امرأة» سفاهة .

كذلك ثبت الخلف عن الكسائي في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف إذا وقعت بعد حرف من الحروف العشرة التي ذكرها الشاطبي في قوله «حق ضغاط عص خظاء» وهي الحاء والقاف والصاد والغين ، والألف والطاء والعين والصاد والحاء والظاء ، نحو النطيحة ، طاقة ، بعوضة ، صبعة ، الصلاة ، بسطة ، سبعة ، خالصة ، نفخة ، موعظة .

وأيضاً ثبت الخلف عنه في إمالة «فطرت» بسورة الروم عند الوقف عليها . فله في جميع ذلك وقفا الفتح والإمالة .

وحيث أن يكون الزائد له من النشر الفتح إذا وقع قبل هاء التأنيث همزة

هاء ، وكان قبل الهمزة ياء ساكنة أو كسرة ، وكان قبل الهاء كسرة .

ويكون الزائد له من النشر أيضاً الفتح في « فطرت » .

أما الخلاف في إمالة هاء التانيث إذا وقع قبلها أحد الحروف العشرة
لابقة فهو ثابت للكسائي من الحرز فكان على الناظم ألا يتعرض لذكره هنا .

وقوله : وقيل مثله حمزتهم .. معناه أن بعض أئمة القراءة رووا عن
حمزة من روايته إمالة هاء التانيث وما قبلها في الوقت مثل الكسائي فما يميله
لكسائي قولاً واحداً يميله حمزة قولاً واحداً . (١)

وما يميله الكسائي بخلف عنه يميله حمزة كذلك .

وما يفتحه الكسائي يفتحه حمزة .

وهذا الوجه من زيادات النشر له . والله أعلم .

مطلع

١- عند الفتح اشكال من حيث إمالة الهاء كما لم يشر الخلاف في ذلك
لحمزة بالكسائي من المواضع الإمالة قوله لا يعرف الأعراب أن يفتحه
عند الخلاف لم يشر حمزة في غيره قولاً واحداً .
والملك يفتحه في غيره من المواضع .
في جواز عدم فتح الهاء في غير المواضع المذكورة .
بإزالة من حمزة في غيره من المواضع المذكورة .

باب الرءات واللامات

قال :

لِلْأَزْرِقِ الْخِلَافُ فِي مِرَاءٍ وَشَرِّ إِجْرَامٍ وَأَقْتِرَاءِ
عَشِيرَةُ التَّوْبَةِ مَعَ ذِرَاعًا وَزَرَ ذِرَاعَيْهِ إِذْ سَرَّاقًا
تَنْتَصِرَانِ حَصِرَتْ وَوَزَرَكَ وَكَبِيرُهُ أَمِيرَةٌ وَذِكْرُكَ
الْإِشْرَاقُ سَاحِرَانِ مَعَ أَنْ طَهَّرَ أَحْرَمَهُ وَحَذَرَكُمْ وَإِنْ يَصِلُ كَشَاكِرًا
خَيْرًا وَذَاتَ الضَّمِّ رَقِقٌ فِي الْأَصْح وَالْخِلَافُ فِي عِشْرُونَ مَعَ كَبِيرٍ وَصَحَّ

وأقول : أخبر أن الخلاف للأزرق في ترقيق الرءات وتفخيها ثابت في الكلمات الآتية وهي عشرون كلمة .

الأولى : « مرء » ، في الكهف .

الثانية : « شرر » ، في المرسلات والمراد الرء الأولى وصلها وورثها .

الثالثة : « فعلى إجرامى » ، في هود .

الرابعة : « افتراء » ، وهي في الأنعام في موضعين ، افتراء عليه ، وافتراء

على الله .

الخامسة : « وعشيرتكم ، في التوبة وتقييدها بالتوبة للاحتراز عن
وعشيرتهم فله فيها الترقيق قولاً واحداً .

السادسة : « سبعون ذراعاً ، في الحاقة .

السابعة : « وزر ، حيث وقعت نحو وزر أخرى .

الثامنة : « باسط ذراعيه ، في الكهف .

التاسعة : « إرم ذات العماد ، في والفجر .

العاشر : « عنهم سراعا ، في ق .

الحادية عشرة : « فلا تنتصران ، في الرحمن .

الثانية عشرة : « حصرت صدورهم ، في النساء ^(١) .

الثالثة عشرة : « وزرك ، في ألم نشرح .

الرابعة عشرة : « والذي تولى كبره ، في النور .

الخامسة عشرة : « لعبرة ، حيث وقعت و « عبرة ، في يوسف فاللام
لبست بقيد .

السادسة عشرة : « ذكرك ، في الانشراح .

السابعة عشرة : « والإشراق ، في ص .

الثامنة عشرة : « قالوا ساحران تظاهرا ، في القصص .

التاسعة عشرة : « أن طهرا بيتي ، في البقرة .

(١) اختار بين الرواة نفيها وملا وترقيتها وفقاً .

سواء كانت الظاء مفتوحة — نحو « وبطل » أم ساكنة نحو « مطلع الفجر »
والواقعة بعد الظاء سواء كانت الظاء مفتوحة نحو « ظلم » أم ساكنة نحو
« يظلمون » .

فله في كل ذلك الترقيق والتفخيم ، والترقيق في « صلصال » من طريق
الحرز ، والتفخيم فيها من زيادات النشر .

والتفخيم في اللام الواقعة قبل الظاء والطاء من طريق الحرز والترقيق
فيها من زيادات النشر .

وقوله : « والأصبهاني كقالون عطا » معناه أن الأصبهاني عن ورش
تناول الرءات واللامات فقرأها مثل قراءة قالون بخالف الأزرق في قراءته .

ويقال في اللغة : عطا الشيء إذا تناوله

بلغ

باب الوقف على المرسوم

قال :

هَيْهَاتَ قِفْ بِالْهَاءِ زَيْنًا وَاخْتَلَفًا فِي نَحْوِ مُؤْفُونَ سِنِينَ ظَرْفًا

وأقول : أمر بالوقف بالهاء بدلا من التاء على لفظي « هيات » في سورة المؤمنين للشارح إليه بالزاي وهو قبل زيادة على وقته بالتاء من الحرز فيكون له في الوقف عليهما وجهان : الوقف بالتاء من الحرز ، وبالهاء من زيادات النشر .

ولا يخفى أن الوقف على هذين اللفظين وقف اختبار .

وقوله : واختلفا . الخ معناه أن المرموز له بالطاء وهو يعقوب اختلف لرواية عنه في الوقف بهاء السكت وتركها على جميع المذكر السالم ، سواء كان مرفوعاً نحو « والمؤفون » في قوله تعالى « والمؤفون بعدهم » أم منصوباً نحو « إن المسلمين » أم مجروراً نحو « من المؤمنين » وكذا على ما أحق بجميع المذكر السالم سواء كان مرفوعاً نحو « ما عليون » أم منصوباً نحو سنين في قوله تعالى « أفرأيت إن متعناهم سنين » أم مجروراً نحو « لقي عليين »

وقد ترك الناظم - رحمه الله تعالى - بيان الاختلاف لئلا يترتب في الوقف

على ما يأتي :

أولاً : ياء المتكلم المشددة حيث وقعت في القرآن الكريم نحو على ،
وإلى ، ولدى ، وبمصرخى .

ثانياً : ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وهي : فيم ، مم ، عم ، لم ، بم .
ثالثاً : نون النسوة الواقعة بعد هاء الغيبة ، نحو ه عليهن ، وإليهن ، فيهن ،
منهن ، لهن ، والتقيد بوقوع نون النسوة بعد هاء الغيبة للاحتراز عن الواقعة
بعد كاف الخطاب نحو كيدكن فإن جمهور أهل الأداء عن يعقوب على عدم
إلحاق هاء السكت بها عند الوقف .

فليعقوب في جميع ما تقدم الوقف بهاء السكت وتركها والوقف عليها بهاء
السكت «أريق الدرة» ، وبتركها من زيادات النشر .

كذلك ترك الناظم بيان الخلاف لرويس في الوقف على ما يأتي :

أولاً : كلمة «ثم» بفتح التاء نحو فثم وجه الله ، وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً .
ثانياً : ذى النُدْبَةِ وهو «يا أسنى» ، يا ويلتى ، يا حسرتى ، فلرويس الوقف
على هذا بهاء السكت وتركها ، والوقف بهاء السكت طريق الدرة ، وبتركها
طريق النشر .

قال :

وَأَقْتَدِهِ أَقْصَرُ مِنْ وَيَا وَإِدْ أَحْدِفِ بِالنَّمْلِ رُضْنٌ بِهَادِ رُومٍ رَاقِفِ

وأقول : أمر بقصر هاء اقتده للرموز له بالميم وهو ابن ذكوان من
طريق النشر زيادة عما له في الحوز من الأشباع .

ولا يقال إن له الخلاف من الحرز لأن الخلاف فيها من الحرز ضعيف لا يقرأ به ، وقد أشار الشاطبي إلى ضعفه بقوله : «ومد بخلاف حاج . . . أي اضطراب الخلاف فيها ، والصحيح المقروء له به من طريق الحرز إنما هو الأشباع ، وأما القصر فهو من زيادات النشر له . ثم أمر بحذف ياء واد في قوله تعالى في سورة النمل «حتى إذا أتوا على واد النمل» عند الوقف على واد للشار إليه بالراء وهو الكسائي وهذا الحذف من زيادات النشر ، وله من طريق الحرز الوقف على واد بإثبات الياء قولاً واحداً فيكون له وجهان : الإثبات من الحرز ، والحذف من زيادات النشر .

ثم أمر بحذف الياء من لفظ بهاد من قوله تعالى في سورة الروم في قوله تعالى «وما أنت بهاد العمى عن ضلالتهم» عن الوقف على بهاد للشار إليهما بالراء والفاء وهما الكسائي وحمزة . زيادة عما لهما من طريق الحرز من الإثبات فيكون لهما في الوقف على بهاد وجهان الإثبات من الحرز ، والحذف من زيادات النشر .

حج

١ - في الأخرى ما يثبت من الألف واللام والسين والهمزة
 هما عيسى وليث والهمزة إنما هي في الألف واللام والسين والهمزة
 بين الهمزة والسين والهمزة في الألف واللام والسين والهمزة
 في الألف واللام والسين والهمزة في الألف واللام والسين والهمزة

العشرون : خذوا حذرکم . في النساء . وتقييدها بالكاف لإخراج
حذرهم في النساء أيضا ، وليأخذوا حذرهم . فلا خلاف عنه في ترقيقها .

فله في كل هذه الكلمات التريق والتفخيم ، فالترقيق من الحرز ، والتفخيم
من زيادات النشر ، إلا « إرم » و « الإشراق » ، فالتفخيم فيهما من الحرز ،
والترقيق من زيادات النشر .

ومعنى قوله : « وإن يصل كشاكراً خيراً » أن ورشاً ^{من الحرز} اختلف عنه أيضا
في تفخيم وترقيق الراء إذا وقعت منصوبة منونة سواء وقع قبلها كسرة مجاورة
نحو شاكراً ، صابراً ، أم ياء ساكنة سواء كانت هذه الاء حرف لين فقط
نحو خيراً ، طيراً ، أم حرف مد ولين نحو قديراً خبيراً .

وقد أخذ من منطوق قوله : « وإن يصل » أن الخلاف في الراء المنصوبة
بأقسامها المذكورة إنما هو في حال الوصل .

ويؤخذ من مفهومه أنه إذا وقف عليها كان له فيها التريق فقط .

وقد ذكر العلماء أن لورش فيها ذكر ثلاثة مذاهب :

الأول : للتفخيم في حال الوصل والوقف .

الثاني : التريق في الحالين .

الثالث : التفخيم في الوصل دون الوقف .

والوجه الثاني هو طريق الحرز والتيسير ، والوجه الأول والثالث من
زيادات النشر .

أول من ذكره

وقوله : « وذات الضم رقت في الأصح » أمر بترقيق الراء إذا كانت مضمومة سواء كان قبلها كسرة متصلة نحو يبصرون « طائر كم معكم » أو منفصلة بساكن لا يمنع ترقيقها نحو « بكر ، السحر » أم كان قبلها ياء ساكنة نحو فحزير سيرا ، وهذا الوجه — وهو ترقيق هذه الراء هو الأصح عن ورش ^{صاحبها} ، فيصح له فيها التنفخيم أيضا .

ومعنى قوله : « والخلف في كبر وعشرون وضح » أن من أخذ لورش بترقيق الراء المضمومة اختلف عنه في كلتين الأولى « كبر » في قوله تعالى في سورة غافر « إن في صدورهم إلا كبر » الثانية « عشرون » في سورة الأنفال في قوله تعالى « إن يكن منكم عشرون صابرون » فنخما بعضهم في هاتين الكلمتين ورققا في غيرهما من باقي الكلمات ، ورققا البعض الآخر فيهما كما رققا في غيرهما ، فيكون لورش في الراء المضمومة وجهان الترقيق والتنفخيم والترقيق أرجح وأصح .

والترقيق لورش في الراء المضمومة طريق الحرز ، والتنفخيم من الزيادات أيضا .

قال :

وَلَامٌ صَلِّصَالٍ وَعَنْ طَاءٍ وَظَاً وَالْأَصْهَابِيُّ كَقَالُونَ مَطَاً

وأقول : اختلف عن ورش أيضا من طريق الأزرق في لام « صاصل » في سورتي « الحجر » و « الرحمن » وفي اللام المفتوحة الواقعة بعد الطاء

باب ياءات الاضافة

قال :

بِالْخَلْفِ مَالِي الطَّوْلِ مِزْيَاسٍ لِي وَالنَّمْلَ لِي خُذْ يَا عِبَادِ لَا غَلِي

أخبر أن قوله تعالى «ويا قوم مالي أدعوكم» في سورة الطول وهي غافر
ثبت بالخلاف في فتح يائه وإسكانها للرموز له بالميم وهو ابن ذكوان . .
والفتح له من زيادات النشر، والإسكان من طريق الحرز .

ثم أخبر أن قوله تعالى في سورة يس «ومالي لا أعبد الذي فطرني»
ثبت الخلف في فتح يائه وإسكانها للرموز له باللام وهو هشام والفتح له
طريق الحرز والاسكان طريق النشر .

ثم ذكر أن قوله تعالى في سورة النمل «فقال مالي لا أرى» ثبت
الخلاف في فتح يائه وإسكانها أيضاً للشار إليها باللام والخاء وهما هشام
وابن وردان .

والفتح لهشام من طريق الحرز، والاسكان له من زيادات النشر
والسكون لابن وردان من طريق الدرّة، والفتح له من طريق النشر،
ثم أخبر أن قوله تعالى «يا عباد لا خوف عليكم اليوم» في الزخرف

ثبت الخلاف في فتح يائه وإسكانها - بعد إثباتها للشار إليه بالغين وهو رويس . فله بعد إثبات الياء إسكانها من طريق الدرّة ، وفتحها من طريق النشر .

قال :

لِي نَعْجَةٌ رَهْطِي لِي وَيَ وَأَنِّي أَوْفٍ تَنَا عِنْدِي بِقَصِّ دَائِيَا

وأقول أخبر أن قوله تعالى « ولي نعجة » في سورة ص ، وقوله تعالى « أرهطى أعز عليكم » في هود ثبت الخلاف فيها للشار إليه باللام وهو هشام ، والسكون له في نعجة من الحرز ، والفتح له من النشر .

وأما « أرهطى أعز » فالسكون له من الحرز ، والفتح من طريق النشر . ثم أخبر أن قوله تعالى « أنى أوفى الكيل » في يوسف اختلف في فتح يائه وإسكانها لأبي جعفر . والفتح له طريق الدرّة والإسكان طريق النشر .

ثم بين أن قوله تعالى « عندى أولم يعلم » في سورة القصص اختلف في فتح يائه وإسكانها للشار إليه بالدال وهو ابن كثير من روايته ، فلكل منهما فيه الفتح والإسكان .

ولا يقال إن الخلاف لهما مذکور في الحرز فإن الزيادة لهما من النشر ؟ لأننا نقول الخلاف لابن كثير من الحرز موزع فالفتح لقبيل والإسكان للبنى كما نصل على ذلك المحررون لطريق الحرز . وحينئذ يكون الفتح للبنى والإسكان لقبيل من زيادات النشر .

قال :

وَسَكَنَّا لِلأَصْهَبَانِيَّ لِي فِيهَا وَإِخْوَتِي وَفِي أَوْزَعِي
فِي النَّمْلِ وَالْأَحْقَافِ مَحْيَايَ بِلَا خُلْفٍ وَفَتَحُهُ ذُرُونِي حُصْلًا

وأقول : أمر بإسكان ياءات الإضافة للأصهباني في الكلمات الآتية :
« ولي فيها ما رب أخرى » بطله .

« وبين إخوتي إن ربي لطيف » يوسف .

« أوزعني أن أشكر نعمتك » بالنمل والأحقاف .

« ومحياي » بالإنعام .

أسكن هذه الياءات كلها بلا خلف عنه بخالف الأزرق في جميعها .

ثم بين أنه قرأ بفتح ياء ذروني في قوله تعالى : في سورة غافر « وقال
فرعون ذروني أقتل موسى » بخالف ناعما في إسكانها .

باب ياءات الزوائد

قال :

دُعَاءٌ مَنْ يَتَّقِ يَرْتَعِ اخْتَلَفَ مَعَ وَوَقَفَ آتَانِي زَكَ كِيدُو زِيفَ

وأقول : اختلف عن المشار إليه بالزاي في زكا وهو قبل في حذف وإثبات الياء الزائدة فيما يأتي :

(١) « ربنا وتقبل دعاء » في إبراهيم ، فله فيها الحذف وصلا ووقفا ، وله الإثبات في الحالين كذلك ، وحذفها طريق الحرز ، وإثباتها طريق النشر .
(٢) « إنه من يتق ويصبر » في يوسف فله حذفها في الحالين وإثباتها كذلك وإثباتها طريق الحرز ، وحذفها طريق النشر .

(٣) « يرتع ويلعب » في يوسف . فله فيها الوجهان وصلا ووقفا ولا يقال إن الشاطبي ذكر له الخلف في قوله : وفي ترتعي خلف زكا لا كما نقول : إثباته الخلف له خروج عن طريقه لأن طريقه الحذف في الحالين - فحينئذ يكون إثباتها له في الحالين من زيادات النشر .

(٤) « فما آتاني الله » في العمل عند الوقف على آتان له حذف الياء وإثباتها ، وحذفها به وصلا طريق الحرز وإثباتها له من زيادات النشر . ولا خلاف عنه في حذفها وصلا .

وقوله « كيدون لف » معناه أنه اختلف عن المرموز له باللام وهو هشام في حذف وإثبات الياء في كيدون في قوله تعالى في سورة الأعراف « ثم كيدون فلا تنظرون » فله حذفها من طريق النشر ، وإثباتها في الحالين من طريق الحرز . وما ذكره الشاطبي من الخلاف فيها لهشام مخرج عن طريقه لأن طريقه الإثبات مطلقا كما خرج بذلك المحررون .

قال :

بَشْرٌ عِبَادٍ يَا عِبَادٍ فَاتَّقُوا غَيْثِ التَّلَاقِ وَالْتِنَادِ بَارِقِ

وأقول : اختلف عن المرموز له بالياء وهو السوسى في حذف وإثبات الياء في لفظ عباد في قوله تعالى في سورة الزمر « فبشر عباد الذين يستمعون القول » فله حذفها في الحالين ، وله إثباتها مفتوحة وصلا ساكنة وقفا . وحذفها في الحالين طريق الشاطبي . وما ذكره من إثباتها مفتوحة في الوصل وساكنة في الوقف مخرج عن طريقه كما صرح به في النشر وعلى هذا يكون إثباتها مفتوحة في حال الوصل . وساكنة في حال الوقف من طريق النشر .

وقوله : « عباد فاتقوا غث » معناه أنه اختلف عن المرموز له بالغين وهو رويس في حذف وإثبات الياء ، في لفظ عباد في قوله تعالى في سورة الزمر « يا عباد فاتقون » وإثباتها في الحالين طريق الدرة ، وحذفها في الحالين من زيادات النشر .

وقوله : « التلاق والتناد بارق ، معناه أنه اختلف عن المرموز له بالياء وهو قالون في حذف وإثبات الياء في لفظ التلاق في قوله تعالى في سورة غافر « ليندر يوم التلاق » ولفظ التناد في قوله تعالى أيضا « ويا قوم إني أخاف عليكم يوم التناد » .

فلقالون إثبات الياء في اللفظين وصلا وحذفها وقفا ، وهذا من زيادات النشر ، وله حذفها في الحالين وهو طريق الحرز وما ذكره الشاطبي من الخلاف فهما لقالون نخرج عن طريقه وطريق أصله . لأن طريقه حذف الياء فهما في الحالين كما صرح بذلك المحقق في النشر .

قال :

وَالْأَصْبَهَانِي كَأَزْرَقٍ وَعَنْدَهُ أَتَّبِعُونَ أَهْدِيكُمْ وَإِنْ تَرَنَّ

وأخبر أن الأصبهاني كالأزرق في جميع ياء الزوائد إثباتا وحذفاً فما يثبت منها الأزرق يثبت الأصبهاني وما يحذفه الأزرق يحذفه الأصبهاني .

ثم بين أن الأصبهاني أثبت الياء في موضعين وصلا لا وقفا .

الأول : اتبعون في قوله تعالى في سورة غافر « يا قوم اتبعون أهدكم ، وقيد بأهدكم للاحتراز عن قوله تعالى في سورة آل عمران « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » فإن ياء ثابتة في الحالين لجميع القراء والرواة .

الثاني : إن ترن في قوله تعالى في سورة الكهف « إن ترن أنا أقل ، وقد حاثت الأصبهاني الأزرق في سنين الموضعين حيث إن الأزرق يحذف الياء فهما في الحالين . والله تعالى أعلم .

فرش الحروف من سورة البقرة إلى المائدة

قال :

يَمِلُّ هُوَ ثُمَّ هُوَ خُلْفٌ ثِقٌ بِنَصِّ قَبْلِ أَسْجُدُوا شَمَّ الْمَلَائِكَةُ نَصِّ

وأقول : أخبر أن قوله تعالى «أولا يستطيع أن يمل هو» في سورة البقرة
وقوله تعالى «ثم هو يوم القيامة من المحضرين» فيهما خلف في إسكان وضم
هاتهما للرموز لهما بالناه والباء وهما أبو جعفر وقالون .

فلكل منهما في هاء هو في الوضعين وجهان الإسكان والضم .

فالإسكان لأبي جعفر فيها من طريق الدرّة . والضم له فيها من
زيادات النشر .

والضم لقالون في «يمل هو» من طريق الحرز . والإسكان له فيه من
زيادات النشر .

والإسكان له في «ثم هو يوم القيامة» من طريق الحرز ، والضم له فيه
من زيادات النشر .

ثم أخبر أن المرموز له بالخاء وهو ابن وردان شم كسر تاء للبلائكة
الواقع قبل اسجدوا ضمة، ووقع في خمسة مواضع هنا، والأعراف، والإسراء
والكهف وطه. وهذا الوجه من زيادات النشر له. والوجه الآخر له من
طريق الدرة هو ضم التاء ضمة خالصة.

قال :

خَطُواتِ هَبْ جُرْفٍ لَوَى خُشْبٌ زَهْدٌ

سُحْقًا رَسًا خَيْرٌ وَيَسْرُ الذَّرْوِ خَدٌ

وأقول : زاد كتاب النشر للمرموز له بالخاء وهو البزى ضم طاء
«خطوات» حيث وقع في القرآن الكريم . والوجه الآخر له من الحرز
سكون الطاء، وزاد للمرموز له باللام وهو هشام ضم الراء في لفظ «جرف»
في قوله تعالى في سورة التوبة «جرف هار» والوجه الآخر له من الحرز
إسكان الراء. وزاد للمرموز له بالزاي وهو قبيل ضم الشين في لفظ «خشب»
في قوله تعالى في سورة المنافقين «كأنهم خشب مسندة» والوجه الثاني له من
الحرز إسكان الشين . وزاد للشار إليهما بالراء والخاء وهما الكسائي
وابن وردان إسكان حاء «فسحقا» في سورة الملك والوجه الآخر للكسائي
وابن وردان من الحرز والدرة هو ضم الخاء وزاد للمرموز له بالخاء وهو
ابن وردان إسكان السين في لفظ «يسرا» في سورة الذرور - وهي والذاريات
في قوله تعالى «فالجاريات يسرا» والوجه الثاني له من الدرة هو ضم السين.

قال :

وَبَابُ يَأْمُرُكُمْ بِالِاخْتِلَاسِ يَدِ الْإِتْمَامِ طِبِّ وَجِبْرِئِيلَ الْيَأْصَمِدِ

وأقول : زاد النشر للشار إليه بالياء وهو السوسى الاختلاس فى باب يَأْمُرُكُمْ . وهو يَأْمُرُكُمْ وتَأْمُرُكُمْ ، ويشعركم ، وينصركم ، ويتصرهم ، وبارئكم .

وزاد للشار إليه بالطاء وهو الدورى عن أبى عمرو إتمام الحركة فى الباب المذكور فيكون للسوسى فى الباب المذكور وجهان الإسكان من الحرز . والاختلاس من زيادات النشر ، والدورى ثلاثة أوجه وجهان من الحرز وهما الإسكان والاختلاس ، والثالث الإتمام من زيادات النشر .

وزاد للشار إليه بالصاد وهو شعبة إثبات الياء بعد الهمزة فى لفظ جبرئيل حيث وقع . فيقرؤه كهمزة والوجه الثانى له من الحرز حذف هذه الياء .

قال :

مِيكَائِيلَ أَخَذِفْ زَيْنَ وَإِثْرَاهَامَ مِنْ مَهْمَا أَلَى تَسَّخٍ بِفَتْحَيْتَيْهِ لَمْ

أمر بحذف الياء التى بعد الهمزة فى لفظ «ميكائيل» حيث وقع للشار إليه بالزاي وهو قبل فيقرؤه مثل نافع ، وهذا الوجه من زيادات النشر له . والوجه الآخر له من الحرز إثبات الياء .

ثم ذكر أن المرموز له بالميم وهو ابن ذكوان قرأ بقلب ياء إبراهيم ألفاً
 في جميع الكلمات التي ذكرها الشاطبي وقرأ هشام بالألف ، فيكون لابن
 ذكوان في لفظ إبراهيم في سورة البقرة مطلقاً وجهان من طريق الحرز
 والنشر ، ويكون له في باقي الكلمات التي ذكرها الشاطبي لهشام في غير سورة
 البقرة وجهان ، الياء من الحرز ، والألف من زيادات النشر .

ثم أخبر أن لفظ « نفسخ » في قوله تعالى « ما ننسخ من آية ، قرأه المشار
 إليه باللام وهو هشام بفتح النون الأولى والسين » وهذا الوجه من زيادات
 النشر له ، والوجه الآخر له من الحرز بضم النون الأولى وكسر السين .

قال :

أَرْنَا وَأَرْنِي أَسْكِنَ طِبِّ اأَخْتَلَسِ بِلِي

فَصَلَّتِ أَكْسِرَ لُدَّ يَرَى خَاطِبُ خَلِي

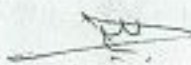
وأقول : أمر بإسكان الراء في لفظ « أَرْنَا » في قوله تعالى « وأرنا
 مناسكنا » في البقرة ، وقوله تعالى « ربنا أَرْنَا الَّذِينَ » في فصلت ، ولفظ
 « أَرْنِي » في قوله تعالى « أَرْنِي أَنْظِرْ إِلَيْكَ » في الأعراف ، للشار إليه بقاء
 طب وهو الدوري عن أبي عمرو وهذا الوجه له من زيادات النشر ، والوجه
 الثاني له من الحرز هو اختلاس كسرة الراء ، ثم أمر باختلاس كسرة الراء
 في اللفظين المذكورين للشار إليه بالياء وهو السوسى وهذا الوجه من زيادات
 النشر له ، والوجه الثاني له هو سكون الراء وهو من طريق الحرز . فيكون

وهو هشام بفتح النون الأولى
 وكسر السين
 وهذا الوجه من زيادات
 النشر له
 والوجه الآخر له من الحرز
 بضم النون الأولى وكسر
 السين

للدورى وجهان الاختلاس من الحرز ، والإسكان من النشر ، وللوسى
وجهان الإسكان من الحرز ، والاختلاس من النشر .

ثم أمر بكسر الراء فى أرنا بفصلت للرموز له باللام وهو هشام زيادة
على سكونها له من الحرز .

ثم أمر بقراءة «يرى» فى قوله تعالى «ولو يرى الذين ظلموا» بتاء
الخطاب للشار إليه بالحاء وهو ابن وردان زيادة له على قراءته بياء الغيب
من الدرّة .



قال :

وَأَجْرٌ زُرُّ مَعًا يُضَارُّ الثَّقَلُ مَر	فِي السَّاكِنِينَ الْخُلْفُ فِي التَّنْوِينِ مَر
عُدُّ بَسْطَةَ الْعِلْمِ زَهَا وَخَفَّفِ	بِالْخُلْفِ يَنْسُطُ بَسْطَةَ زُرُّ مَنْ يَنْبِي
كَلَّا نِعْمًا سَكَنَّا حَزِينٌ حَفِي	تَاءً لَبَزٌ شُدَّدَتْ وَصَلًا وَفِي

وأقول : أخبر أن الخلف فى ضم وكسر التنوين إذا كان أول الساكنين
ثابت للشار إليه بالميم وهو ابن ذكوان ، فى جميع المواضع نحو «مريب
ادخلوها» ، فحينئذ يكون له الوجهان الكسر والضم ، والكسر ثابت له من
طريق الحرز ، والضم من زيادات النشر ، إلا فى «رحمة ادخلوا» بالأعراف
وه خبيثة اجتمعت ، يبراهيم فإن له الوجهين من طريق الحرز ومن طريق
النشر أيضاً .

ومعنى قوله : والجرزر . . أن المشار إليه بالزاي وهو قبل ثبت الخلف له أيضا في ضم وكسر التنوين إذا كان الحرف الذي قبله مجرورا نحو ، متشابه انظروا ، « وعيون ادخلوها ، والضم ثابت له من طريق الحرز ، والكسر ثابت له من طريق النشر .

أما إذا كان الحرف الذي قبل التنوين منصوبا نحو « فتيلا انظر ، ، و « محظورا انظر ، فليس له في التنوين إلا الضم من جميع الطرق .

وقوله : « معا يضار الثقل ثر » معناه أن قوله تعالى « لا تضار والده » وقوله تعالى « ولا يضار كاتب » ، الثقل في رائيهما معا ثبت للمشار إليه بالثاء وهو أبو جعفر بخلاف عنه فله في رائيهما الخفيف والتشديد والتخفيف له من طريق الحرز والتشديد من زيادات النشر ، ومعنى التخفيف في الراء سكونها .

ومعنى قوله « يبسط بسطة زر من يفي عد » أن المشار إليهم بالزاي والميم والياء والعين وهم قبل وابن ذكوان ، والسوسى وحفص ثبت الخلف لهم ، في قراءة قوله تعالى هنا « والله يقبض ويبسط » وقوله تعالى في الأعراف « وزادكم في الخلق بسطة » فروى عن كل منهم السنين والصاد في الموضوعين فالسين لقبيل والسوسى وحفص من الحرز والصاد لهم من زيادات النشر .

والوجهان لابن ذكوان في البقرة من طريق الحرز والنشر والصاد له في الأعراف من الحرز ، والسين له فيها من زيادات النشر .

وأما قول الشاطبي : « وقل فيهما الوجهان قولاً موصلاً » ليس على عمومته بالنسبة لابن ذكوان بل الوجهان له في البقرة فقط ، وأما موضع الأعراف فليس له فيه من طريق الحرز إلا الصاد ، فالسين له فيه من الزيادات كما تقدم .

وقوله : « بسطة العلم زها ، معناه أن قوله تعالى « وزاده بسطة في العلم ،
اختلاف فيه عن المرموز له بالزاي وهو قبل فروى عنه فيه السين والصاد ،
فالسين له من الحرز والصاد له من زيادات النشر .

وقوله : « وخفف تاء لبرز شددت وصلا » أمر بتخفيف التاءات التي قرأها
بالتشديد وصلا من الحرز فله فيها التشديد من الحرز والتخفيف من
صها زه زيادات النشر .

وقوله : « وفي كلا نعمنا سكتا حزن بن صني ، معناه أنه أمر بإسكان العين
في لفظ نعمنا هنا في قوله تعالى « إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وفي سورة النساء
في قوله تعالى : « إن الله نعمنا يعظكم به ، للمشار إليهم بالهاء والباء والصاد وهم
أبو عمرو ، وقالون ، وشعبة ، وهذا الوجه لهم من النشر ، والوجه الآخر
لهم من الحرز هو إخفاء كسر العين ① وانصحيح أن الوجهين الإسكان
والإخفاء ثابتان للمذكورين من طريق الحرز أيضا فاقصر الشاطبي على وجه
الإخفاء لهم فيه قصور ، والناظم هنا قد تبع الشاطبي فذكر لهم وجه الإسكان
وجعله من الزيادات وقد علمت الصحيح في هذا .

قال :

هَاتِمٌ وَاللَّاصِبَاتُ فِي مُسْجَلٍ لَا تَبْدَلُ وَأَنْبِيَاءٌ زُهْدٌ بَدَلُ

وأقول : نبى الناظم عن إبدال همزة هاتم حرف مد للأصبيات في جميع
المواضع فيكون له فيها التسهيل فقط ، ثم أمر بأنبيات ألق بعد الهاء للمرموز

لها بالزاي والجيم وهما قبل وورش من الطرفين، وهذا الوجه - وهو إثبات الألف بعد الهاء لقبيل وورش من الطرفين - من زيادات النشر، والوجه الآخر لها حذف الألف من الحرز، وحينئذ يكون للأصهاني ثلاثة أوجه، وهي حذف الألف مع تسهيل الهمزة، وإثبات الألف مع المد والقصر كقالون مع تسهيل الهمزة، ويكون للأزرق أربعة أوجه، الحذف مع التسهيل وإبدال الهمزة حرف مد. وهذان الوجهان ثابتان له من الحرز.

وإثبات الألف مع المد والقصر ومع تسهيل الهمزة أيضاً.

وهذان الوجهان له من زيادات النشر.

ويكون لقبيل وجهان حذف الألف مع تحقيق الهمزة.

وهذا الوجه له من الحرز، وإثبات الألف مع تحقيق الهمزة أيضاً.

وهذا الوجه له من زيادات النشر.

قال :

مَا يَفْعَلُوا لَنْ يُكْفَرُوهُ غَيْبُ طَاعٍ
مَا قَتَلُوا خُذِفُوا بِأَلِ كِتَابٍ دَعَا
لَنَا وَخَاطِبٍ يُظَاهِمُوا شِدَّةَ مُؤْمِنَا
الْأُخْرَى افْتَحَاتِقِ سَكَنَاتِمْدُوا بِنَا

وأقول : أخبر أن قوله تعالى « وما يفعلوا من خير فلن يكفروه » في آل عمران قرأه المرموز له بالطاء وهو الدورى عن أبى عمرو بياء الغيبة في الفعلين، وهذا الوجه من زيادات النشر، والوجه الآخر له من الحرز هو القراءة بياء الخطاب في الفعلين.

ثم أمر بتخفيف التاء في لفظ «قتلوا» في قوله تعالى «لو أطاعونا ما قتلوا»
للرموز له باللام وهو هشام وهذا الوجه له من زيادات النشر ، والوجه
الآخر له من الحرز تشديد التاء .

ثم أمر بترك باء «وبالكتاب» في قوله تعالى وبالكتاب المنير ، لهشام أيضا
وهذا من زيادات النشر ، والوجه الآخر له من الحرز إثبات الباء .

وقوله : وخاطب يظلمو شد ، أمر بقراءة قوله تعالى «ولا يظلمون قتيلا»
بتاء الخطاب للمشار إليه بالثين وهو روح ، وهذا الوجه من زيادات النشر
والوجه الآخر له من الدررة القراءة بياء الغيبة .

وقوله : مؤمنا الأخرى «افتحائق» أمر بقراءة كلمة مؤمنا في قوله تعالى
«لست مؤمنا» بفتح الميم الأخيرة للرموز له بالتاء وهو أبو جعفر . من
الروايين ، ابن وردان وابن جمار فكل منهما في هذه الميم الفتح والكسر ،
والفتح لابن وردان من الدررة والكسر له من زيادات النشر ، والكسر
لابن جمار من الدررة والفتح له من زيادات النشر .

وقوله : «سكنا تعدوا أبناء» أمر بتسكين العين للرموز له بالباء وهو قالون .
وصنيع الناظم يقتضى أن هذا الوجه لقالون من زيادات النشر والصحيح
أن لقالون في العين وجهين الاختلاس والإسكان وهما من طريق الحرز ،
وكلا الوجهين مع تشديد الدال . فاقصر الشاطبي لقالون على الاختلاس
فيه قصور ، وحينئذ كان ينبغي للناظم ترك ذكر هذا الوجه لأن ذكره مشعر
بأنه من زيادات النشر وهو خلاف الواقع .

ومن سورة المائدة إلى أول الروم

قال :

شَنَانٌ حَرَكَ ذُقْ وَرِضْوَانٌ اضمَمَنْ ثَانٍ وَذَكَرٌ لَمْ يَكُنْ صُنَّ إِنْ يَكُنْ
لَذِخْفٌ مَعَ تَحْتٍ فَتَحْنَا ذُقْ غَرَزٌ وَأَقْتَرَبَتْ غَرَوٌ أَكْبَرُ اضْطَرُّرٌ خَبَرٌ

وأقول : أمر بتحريك نون شنان بالفتح في الموضعين للرموز له بالذال وهو ابن جواز زيادة عماله في الدرة من إسكان النون في الموضعين فيكون له وجهان الإسكان من الدرة والفتح من زيادات النشر .

ثم أمر بضم راء رضوان في الموضع الثاني وهو « رضوانه سبيل السلام » للرموز له بالصاد وهو شعبة . وهذا الوجه من زيادات النشر ، والوجه الثاني له من الحرز كسر الراء في هذا الموضع ثم أمر بقراءة يكن في قوله تعالى « ثم لم تكن فتنتهم ، ياء التذكير لشعبة أيضا زيادة عماله — في الحرز من قراءته بناء التأنيث .

ثم أمر بقراءة « يكن ، في قوله تعالى « وإن يكن عينة ، ياء التذكير — كما يفيد العطف — للرموز له باللام وهو هشام وهذا الوجه من

زيادات النشر ، والوجه الآخر له من الحرز هو القراءة بناء التانيث فيكون له وجهان التانيث من الحرز ، والتذكير من زيادات النشر .

ثم أمر بتخفيف التاء في لفظ فتحنا هنا . في الأنعام وفي السورة التي تحتها وهي الأعراف للشار إليهما بالذال والغين وهما ابن جهم ورويس زيادة من النشر عما لهما في الدرّة من التشديد .

كما أمر بالتخفيف أيضا في ففتحنا بالقمر للشار إليه بالغين وهو رويس زيادة عما له في الدرّة في هذا الموضع من التشديد .

ثم أمر بكسر الطاء في لفظ « اضطررتم » في قوله تعالى « إلا ما اضطررتم إليه » للشار إليه بالخاء وهو ابن وردان زيادة عما له في الدرّة من الضم فيكون له في الطاء وجهان الضم من الدرّة والكسر من زيادات النشر .

قال :

وَالْمَعْرِ سَكْنُهُ وَيَا بَيْسَ لَسْنُ
أَنَّ لَعْنَهُ أَشَدُّ نَاصِبًا حَيَّ أَظْهَرَنُ

بِالْكَبِيرِ زَيْنٌ وَضُمَّ يَمَكُونُ عَنْ

إِدْرِيسَ يَا وَيْلِي الْأُخْرَى أَحْذِقَنُ

وَأَفْتَحَهُ وَأَكْسِرُ بُسْرَهُ لَا يَحْسَبُنُ

كَالْثَوْرِ عَنْ إِدْرِيسَ هَا يَهْدِي أَفْتَحَنُ

حَزْ وَأَخْفِ ذِقِي وَأَسْكِنِ بَقِي وَفَاجِعُوا
مُخْلِفٌ غَدَا ذَكْرُهُ تَكُونُ صَنَعُوا

وأقول: أمر بإسكان العين في لفظ « المعز » في الموضعين للرموز له باللام وهو هشام زيادة عن وجه التحريك له من الحرز .

ثم ذكر أن قوله تعالى « بعذاب بئيس » يقرؤه الرموز له باللام وهو هشام أيضا بكسر الباء . وياء ساكنة بعدها كقراءة نافع . وهذا من زيادات النشر . والوجه الآخر له القراءة كسر الباء وهمزة ساكنة بعدها وهذا من الحرز .

ثم أمر بتشديد لفظ أن ونصب التاء في لفظ لعنة في قوله تعالى « أن لعنة الله على الظالمين » للرموز له بالزاي وهو قبيل .

وهذا الوجه زائد عما له من طريق الحرز من إسكان النون ورفع التاء .

ثم أمر بإظهار الباء الأولى مع كسرها في لفظ حَيٌّ في قوله تعالى « ويحيي من حَيٍّ عن بينة » للرموز له بالزاي وهو قبيل فهو يقرأ *أحيين* مظهرتين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة ، زيادة عما له في الحرز من إدغام الباء الأولى في الثانية .

ثم أمر بضم الكاف في يعكفون في قوله تعالى « يعكفون على أصدان لهم » لإدريس زيادة عما له في الحرز من كسرها . (١٠٩)

المعز في قوله تعالى « المعز » في الموضعين للرموز له باللام وهو هشام زيادة عن وجه التحريك له من الحرز .

ثم أمر بحذف الياء الأخيرة المفتوحة وصلا ووفقا في لفظ «ولي»
في قوله تعالى «إن ولي الله» مع فتح أو كسر الياء المشددة التي قبلها، فينطق
بياء واحدة مشددة مفتوحة أو مكسورة وذلك للشار إليه بالياء وهو السوسى،
ولا يخفى تفخيم لفظ الجلالة إذا قرأ بفتح الياء المشددة، وترقيقه إذا قرأ
بكسرها. وهذان الوجهان للسوسى من طريق النشر، والوجه الثالث له من
طريق الحرز كقراءة حفص.

ثم ذكر أن قوله تعالى «ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا هنا ولا يحسبن
الذين كفروا معجزين في سورة النور قرىء بياء الغيب لإدريس كما لفظ به
في النظم زيادة عما له في الحرز من القراءة بناء الخطاب في الموضوعين.
ثم أمر بفتح هاء يهدى، فصلا حاصلا في قوله تعالى «أمن لا يهدى»
يونس للشار إليه بالحاء وهو أبو عمرو وزيادة عما له في الحرز من إخفاء
فتحها. وأمر أيضا بإخفاء فتحها للشار إليه بالذال وهو ابن جهم زيادة
عما له في الدرة من إسكانها.

كذلك أمر بإسكان هذه الهاء للرموز له بالباء وهو قالون زيادة عما له
في الحرز من إخفاء فتحها. فحينئذ يكون لأبو عمرو في الهاء وجهان، الأول
اختلاس فتحها، وهو المذكور له في الحرز، والثاني فتحها فتحاً خالصاً وهو
الذي زاده النشر، ويكون لقالون وجهان أيضا، اختلاس فتحها وهو
المذكور له في الحرز، وإسكانها وهو الذي زاده النشر.

ويكون لابن جهم كذلك الإسكان وهو المذكور له في الدرة
والاختلاس وهو الذي زاده النشر. هذا معنى ما في النظم ويؤخذ منه أن
الإسكان لقالون من النشر لا من طريق الحرز.

والذي حققه العلماء أن الوجهين لقالون من طريق الحرز أيضا .
وأن اقتصار الشاطبي على وجه الإخفاء له فيه قصور .
وعلى هذا كان ينبغي للناظم عدم التعرض لقراءة قالون في هذه الكلمة .
وقوله : « فأجمعوا الخلف غداء » معناه أن قوله تعالى في سورة يونس
« فأجمعوا أمركم » فيه خلف للشار إليه بالغين وهو رويس .
فروى عنه وصل الهمزة وفتح الميم . وهو المذكور له في الدررة .
وروى عنه قطع الهمزة ، وكسر الميم وهو الذي زاده النشر .
وأخيرا أمر بقراءة قوله تعالى : وتكون لكما الكبرى بياء التذكير
للمرموز له بالصاد وهو شعبة زيادة عماله في الحرز من القراءة بياء التأكيد
كالجماعة .

قال :

وَالنُّونَ فِي تَبَعَاتِ خُفِّهَا	نَسْأَلُنِ مَا بِالْفَتْحِ لِي وَأَخْتَمَهَا
كُلُّ يُضِلُّوا يُلْمِهِمْ وَيُنْفِئِهِمْ	فِيهِمْ وَفِي أَدْخَلُوا أَتَقْلَاعَ كَبْرِيضِمْ
عَرَّ يَجْرِيْنَ نُونٌ وَيَاكُمْ وَافْتَحُوا	خَطَاً بِتَهْرِيكِ لَنَا يُسْبِحُ
عَمَّا يَقُولُوا الْخَلْفَ غَيْتَ أَتُونِي	أَقْطَعُ لَدُنِّي رُمْ نَسَاقِطُ صَوْرَتِي

وأقول : أخبر أن النون في قوله تعالى « ولا تقمان » خففت الهموز له باللام وهو هشام — فيكون كإن ذكوان من الحرز — وهذا الوجه له من زيادات النشر ، والوجه الثاني له من الحرز التشديد في النون كالجماعة وأخبر أن قوله تعالى في سورة هود « فلا تسألن ما ليس لك به علم » قرئ بفتح النون — مع تشديدها لهشام زيادة عما له في الحرز من كسر النون مع تشديدها أيضاً .

وقوله : واختلفا كل يضلوا الخ معناه اختلفت عن المرموز له بالعين وهو رويس في فتح وضم « ليضلوا عن سبيله » في إبراهيم ، « ليضل عن سبيل الله » في الحج وبقمان و « ليضل عن سبيله » في الزمر ، فروى عنه فتح الياء في إبراهيم والحج والزمر وضمها في لقمان ، وهذا طريق الدرر عنه ، وروى عنه فتحها في لقمان وضمها في المواضع الثلاثة السابقة وهذا ما زاده له النشر .

وقوله : « يلبهم ويغتهم قه » معناه أنه اختلفت عن رويس في ضم الهاء الثانية وكسرها وصلا ووقفا في يلبهم في سورة الحجر في قوله تعالى « ويلهم الأمل » وضم الهاء وكسرها كذلك في يغتهم في سورة النور في قوله تعالى « إن يكونوا كفرا يغتهم الله من فضله » وفي « وقه عنك الحجيم » وقهم السيآت ، وكلاهما في سورة غافر .

فإذا وقف على « يلبهم » كسر الهاء الأولى قولاً واحداً ، وله في الثانية الضم من الدرر ، والكسر من زيادات النشر ، وإذا وصلها بما بعدها كسر الأولى قولاً واحداً أيضاً .

وله في الثانية الضم والكسر كذلك فإذا ضمها ضم الميم تبعاً لها ، وإذا كسرهما كسر الميم تبعاً لها كذلك ، والضم من الدرة ، والكسر من الزيادات .
وإذا وقف على « يغفهم » ضم الهاء وكسرها ، وإذا وصلها ضم الهاء وكسرها أيضا ، فإذا ضمها ضم الميم تبعاً لها ، وإذا كسرهما كسر الميم تبعاً لها ، والضم من طريق الدرة ، والكسر من زيادات النشر .

وهكذا حكم « وقهم السنيات » وصلا ووقفا .

وأما « وقهم عذاب الجحيم » فله في هائهما الضم والكسر وصلا ووقفا .
والضم من الدرة والكسر من الزيادات .

وقوله : « وفي ادخلوا انقلا مع كسر ضم » معناه الأمر بنقل حركة همزة « ادخلوها » إلى تنوين « وعبون » مع كسر خاء ادخلوها ، على أن ادخلوها فعل ماض مبني للمفعول ، وهمزته همزة قطع نقلت حركتها - وهي الضمة - إلى تنوين « وعبون » ثم حذفت الهمزة ، فينتطق بضم وتنوين وعبون مع كسر خاء ادخلوها .

وهذا الوجه لرؤيس من زيادات النشر ، والوجه الآخر له من الدرة كقراءة حفص .

وعلى كلتا القراءتين لا بد من ضم همزة ادخلوها في الابتداء .

ومعنى قوله « يحجزين نون وياكم » أن قوله تعالى « ولله جزين الذين صدقوا » في النحل قرى ، لابن عامر من الروايتين بالنون والياء فلهشام الياء من الحرز والنون من زيادات النشر .

وأما ابن ذكوان فالنون والياء له من الطرفين : طريق الحرز وطريق
النشر ، وإن كانت عبارة الشاطبي تدل على ضعف وجه النون له ولكن حقق
المحررون أن وجه النون له صحيح مقروء به له من طريق الحرز وأصله .

ثم أمر بفتح خاء « خطأ » في قوله تعالى إن قلمهم كان خطأ كبيرا مع
تحريك الطاء بالفتح الرموز له باللام وهو هشام ، زيادة عما له في الحرز
من كسر الخاء وسكون الطاء .

ثم أخبر أن قوله تعالى « تسبيح له السموات » و « عما يقولون » اختلف
فيهما عن رويس فله في « تسبيح » التأنيث من الدرّة والتذكير من زيادات
النشر ، واه في « يقولون » الغيب من الدرّة والخطاب من زيادات النشر .

وعلى هذا إذا قرأ بالغيب في يقولون قرأ بالتأنيث في تسبيح لأن طريق
الدرّة هكذا ، وإذا قرأ بالخطاب في يقولون قرأ بالتذكير في يسبح لأن طريق
النشر هكذا .

ثم أمر بقطع همزة « آتوني زبر الحديد » وصلا ووقفا الرموز له بالصاد
وهو شعبة . زيادة على وصل الهمزة له من الحرز .

وأطلق الناظم آتوني ومراده الأولى لأن الثانية وهي « قال آتوني أفرغ »
ثبت له الوجهان في همزتها بص الشاطبية . وأيضا أمر بالختلاس ضمنه الدال
من لدني المعبر عنه بالروم لشعبة زيادة على إشماع الدال له من الحرز ،
والصحيح أن هذين الوجهين ثابتان لشعبة من طريق الحرز وإن اقتصر
الشاطبي على وجه الإشماع فقط ، فكان على الناظم ترك الكلام على قراءة
شعبة في هذه الكلمة .

ثم أخبر أن لفظ « تساقط » في سورة مريم قرى، بياء التذكير لشعبة
زيادة على وجه التأنيث له من الحرز وكلا الوجهين له مع فتح الحرف الأول
من الفعل ، وتشديد السين وفتح القاف .

أول سورة فتح عليه السلام
قال :

وَبِالْخِلَافِ أَشَدُّ وَأَشْرِكُ يَا تَهُمَّ خذُ يَصِفُوا مِرْ وَأَجْمَعِي الرِّيحِ ثُمَّ

وأقول : قرأ المشار إليه بالخاء من خذ وهو ابن وردان ، بخلف عنه
« أشدده به أزرى وأشركه في أمرى » بفتح همزة « أشدده » على أنها همزة قطع
وضم همزة « وأشركه » كقراءة ابن عامر ، وهذا الوجه له من زيادات النشر ،
قال فيه ، ومقتضى أصل أبي جعفر فتح ياء أخى لمن قطع الهمزة عنه ، ولكنى
لم أجده منصوصا . انتهى .

والوجه الآخر لابن وردان كقراءة غير ابن عامر ، وهو المذكور له
في الدرر وقرأ بخلف عنه أيضا « أو لم يأتهم » بناء التأنيث من طريق النشر
زيادة عماله في الدرر من القراءة بياء التذكير .

ثم بين الناظم أن المشار إليه بالميم وهو ابن ذكوان قرأ « على ما تصفون »
آخر سورة الأنبياء بياء الغيب زيادة عن قراءته بناء الخطاب وهو المذكور له
في الحرز ثم أمر بقراءة « أو تهوى به الريح » في سورة الحج بالجمع المشار
إليه بالياء وهو أبو جعفر زيادة عماله في الدرر من القراءة بالإفراد .

قال :

أَذِنَ عَنِ إِدْرِيسَ ضُمٌّ وَأَرْفَعَنَّ عَالِمٍ بَدَأَ غَرًّا وَرَأْفَةً سَكَنَ
هَبَّ فِي الْحَدِيدِ حَرًّا كَأَمْدُذْهُوَ وَكَسْرٌ جُبُوبِ صُنْ يَقُولُوا زَيْنَ رَوَا
كَيْفَ صَبَاً وَحَاذِرُونَ الْخُلْفُ مَلُ مَا يَفْعَلُوا كَمْ صِيفٌ وَيَعْقِلُونَ يَم

وأقول : أمر بضم الهمزة في قوله تعالى في الحج «أذن للذين يقاتلون» لإدريس زيادة عماله في الهمزة عن فتحها .

ثم أمر برفع الميم في لفظ عالم في سورة المؤمنين في قوله تعالى «عالم الغيب والشهادة» في حال البدء فقط للرموز له بالعين وهو رويس ، ومفهوم قوله «بدء» أن رويسا يكسر الميم في حال وصل «عالم» بما قبله . وهذا الوجه من زيادات النشر له والوجه الآخر له من الهمزة خفض الميم في الحالين .

ثم بين أن لفظ «رأفة» في سورة النور في قوله تعالى «ولا تأخذكم بما رأفة في دين الله» قرىء بسكون الهمزة للرموز له بالهاء وهو الهمزة في عماله في الحرز من فتحها .

ثم أمر بتحريك همزة «رأفة» بالفتح مع مد الهمزة بمقدار حركتين في سورة الحديد في قوله تعالى «وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة» إشارة إليه بالزاي وهو قبل زيادة عماله في الحرز من إسكان الهمزة .

ثم أمر الناظم بكسر جيم جيوب في قوله تعالى « على جيوبهن » للشار إليه
بالصاد وهو شعبة زيادة عما له في الحرز من ضمها ثم ذكر أن قوله تعالى
في سورة الفرقان « فقد كذبوكم بما تقولون » قرىء بياء الغيب لتقبل زيادة عن
وجه الحرز له بقاء الخطاب .

وأن قوله تعالى في سورة العنكبوت « أولم يروا كيف » قرىء بالغيب
للشار إليه بالصاد وهو شعبة زيادة عن الخطاب له في الحرز .

وأن قوله تعالى في سورة الشعراء « وإنا لجمع حاذرون » اختلف فيه
عن الرموز له باللام وهو هشام في إثبات ألف حاذرون وحذفها .
والإثبات هو المذكور له في الحرز ، فيكون الحذف من زيادات النشر .

ثم بين أن قوله تعالى في سورة النمل « إنه خير مما تقولون » اختلف
فيه أيضا — كما استفاد من العطف على ما قبله — عن ابن عامر وشعبة فروى
عن كل منهما في تفعولون ياء الغيبة وتاء الخطاب . وحينئذ يكون وجه الخطاب
لحشام من زيادات النشر . ويكون وجه الغيب لابن ذكوان وشعبة من
الزيادات أيضا . ثم ذكر أنه اختلف عن السوسى في قوله تعالى في سورة
القصص « أفلا تعقلون » فروى عنه فيه الخطاب والغيبة . والخطاب من
زيادات النشر له .

من سورة الروم إلى أول سبأ

قال :

يُذِيقُهُمْ يَمَانَهُ مُخْلَفٌ زَرَعٌ وَأَقْصُرُأَتْوَاهَا مِنْ كَثِيرٍ أَبَا لَمَعٍ

وأقول : قرأ المرموز له بالزاي وهو قبل بخلف عنه ، ليذيقهم بعض
الذي عملوا « بالنون والياء ، والنون من طريق الحرز ، والياء من زيادات
النشر .

وقرأ المرموز له بالميم وهو ابن ذكوان بقصر همزة أتوها في قوله تعالى
في سورة الأحزاب « ثم سئلوا الفتنة لآتوها » زيادة عما له في الحرز
من مد الهمزة .

وقرأ المرموز له باللام وهو هشام « والعنهم لعناً كبيراً » بالياء الموحدة
زيادة عما له في الحرز من التاء المثناة .

سورة سبأ وأختيها

قال :

مِنْ سَأْتِهِ الْإِسْكَانُ لِي يَنْقُصُ ضُمٌّ وَأَفْتَحُ غِنًى بِأَيْخِصِمُونَ الْكُسْرُ ضُمٌّ
وَالْحَاءُ لُذٌّ وَسَكْنَا بِنِ وَأَفْتَحَنَّ حُرٌّ بَدَأَ لَا يَعْقِلُونَ الْخَلْفَ كُنْ

وأقول : أخبر أن منسأته في قوله تعالى « تأكل منسأته » الإسكان
ثابت في همزه للرموز له باللام وهو هشام زيادة عما له فيه في الحرز من
التحريك بالفتح .

ثم أمر بضم الياء وفتح القاف في ينقص في قوله تعالى « ولا ينقص
من عمره » للرموز له بالغين وهو رويس زيادة عما له فيه من الدرّة ، من
فتح الياء وضم القاف .

ثم ذكر أن المشار إليه بالصاد وهو شعبة كسر الياء في لفظ يخصمون
في قوله تعالى « تأخذهم وهم يخصدون » زيادة عما له من الحرز من فتح الياء
وكلا الوجهين مع كسر الحاء .

وأن المشار إليه باللام وهو هشام كسر الحاء في اللفظ المذكور زيادة
على فتحه له من الحرز .

ثم أمر بإسكان الحاء للشار إليه بالباء وهو قالون زيادة عما له في الحرز من إخفاء فتحها .

ثم أمر بفتح الحاء فتحا خالصا للرموز لها بالحاء والباء وهما أبو عمرو وقالون زيادة عما لها في الحرز من اختلاس الفتحة .

وحينئذ يكون لهشام في الحاء وجهان الفتح من الحرز ، والكسر من زيادات النشر ويكون لأبي عمرو وجهان اختلاس الفتحة من الحرز . والفتحة الخالصة من زيادات النشر .

ويكون لقالون ثلاثة أوجه السكون واختلاس الفتحة من الحرز والفتحة الخالصة من الزيادات .

والصحيح أن الوجهين الأولين من الحرز كما ذكرنا وإن اقتصر الشاطبي له على وجه الاختلاس .

ثم ذكر أن قوله تعالى « أفلا تعقلون » فيه الخلف لابن عامر فلكل من راويه القراءة بياء الغيبة وتاء الخطاب ، والغيب لهشام من طريق الحرز والخطاب له من زيادات النشر ، والخطاب لابن ذكوان من طريق الحرز ، والغيب له من الزيادات .

من سورة الصافات الى أول الفتح

قال :

لِلْأَصْبَهَانِي سَكَنًا بِالنَّقْلِ أَوْ أَبَاؤُنَا عَنْهُ أَصْطَفَى وَصَلَّا رَوَّأُ

وأقول : أمر بإسكان واو أو في قوله تعالى « أو آباؤنا الأولون » في الصافات ، والواقعة ، للأصبهاني يخالف الأزرق في ذلك .

ولا يخفى أنه ينقل حركة همز آباؤنا إلى الواو كما هو مذهبه . ثم بين أن أئمة القراءة رووا عن الأصبهاني وصل همزة « اصطفى » في قوله تعالى « اصطفى البنات على البنين » وعلى هذا إذا وصل اصطفى بما قبله أسقط همزة الوصل ، وإذا ابتداء بقوله « اصطفى » كسر الهمزة فيه وقراءة الأزرق عن ورش في هذه الكلمة كقراءة الجماعة وإن كانت عبارة الناظم في الطيبة توهم خلاف ذلك .

قال :

إِلْيَاسَ صِلْ خَالِصَةً نُونٌ لِي وَلَا تَرُدْ نُونًا أَتَأْمُرُونِي

يَدْعُونَ خَاطِبَ مِنْ وَقَلْبِ نُونَيْنِ بِالْخَلْفِ كَمَ سَيِّدُ خُلُونِ سَمَّ صُنْ

وأقول : أمر بوصل همزة إلياس في قوله تعالى « وإن إلياس لمن المرسلين »
للرموز له باللام وهو هشام . فيسقطها في الدرج . ويثبتها مفتوحة في الابتداء
وهذا الوجه من زيادات النشر له .
والوجه الآخر له من الحِرْز قطع الهمزة وإثباتها مكسورة في الدرج
وفي الابتداء .

ثم ذكر أن « خالصة » في قوله تعالى « إنا أخلصناهم بخالصة » قرئ
بالتون أي التنوين للرموز له باللام وهو هشام زياد عما له في الحِرْز من
حذف التنوين .

ثم نهى القارىء عن زيادة نون في « تأمروني » في قوله تعالى « قل أغير
الله تأمروني ، للشار إليه بالميم وهو ابن ذكوان فلا يقرأ لابن ذكوان
بتونين كما يقرأ له من طريق الحِرْز بل بتون واحدة مكسورة خفيفة ، وهذا
الوجه لابن ذكوان من زيادات النشر ، والوجه الثاني له من الحِرْز هو القراءة
بتونين خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، ثم أمر القارىء بقراءة
قوله تعالى « والذين يدعون من دونه لا يقضون بشيء » في غافر بتاء الخطاب
في « يقضون » لابن ذكوان زيادة عما له في الحِرْز من القراءة بياء الغيبة .

ثم أمر القارىء بتونين لفظ قلب في قوله تعالى « كذلك يطبع الله على
كل قلب » لابن عامر بخلف عنه ، فيكون لكل من هشام وابن ذكوان
التونين وتركة ، وترك التنوين لهشام من طريق الحِرْز ، وإثباته له من زيادات
النشر ، وإثبات التنوين لابن ذكوان من طريق الحِرْز وحذفه من زيادات
النشر ، ثم أمر بقراءة قوله تعالى « سيدخلون جهنم داخرين » بالنسبية أي

بفتح الياء وضم الخاء للبشار إليه بالصاد وهو شعبة زيادة عما له في الحرز من
القراءة بالتجويل أعني بضم الياء وفتح الخاء .

قال :

مَا فَعَلُوا غَيْثٌ مُخْلَفٌ يُرْسِلُ أَرْفَعًا يُوحى أُسْكِنًا مِنْ يَأْتِيضُ صَانِعًا

أخبر أن المرموز له بالعين وهو رويس قرأ بخلف عنه قوله تعالى في
سورة الشورى ، ويعلم ما تفعلون ، بياء الغيب في ، ففعلون ، فروى عنه في
القراءة بياء الغيب ، وتاء الخطاب ، والقراءة بياء الغيب من طريق الدرر
والقراءة بتاء الخطاب من زيادات النشر .

ثم أمر بقراءة قوله تعالى في سورة الشورى ، أويرسل رسولا فيوحى ،
برفع لام يرسل ، وإسكان ياء فيوحى ، البشار إليه بالميم وهو ابن ذكوان
فتكون قراءته كقراءة نافع ، وهذا الوجه من زيادات النشر له ، والوجه
الثاني له من طريق الحرز نصب اللام والياء .

ثم بين أن قوله تعالى في سورة الأخراف ، هبض له شيطاناه قرى ، بال
للشمار إليه بالصاد وهو شعبة زيادة عما له في الحرز من القراءة بالتون .

قال :

وَأَنفًا لِيُنْذِرَ الْخِلَافُ هَبًا كَرِيمًا يَضَمُّ لِيُؤَفَّ التُّونُ أَبَ

وأقول: ذكر أن الخلاف في قراءة « آتفا » في سورة القتال في قوله تعالى « ماذا قال آتفا » بقصر الهمزة ومدها، وفي « لينذر » في سورة الأحقاف في قوله تعالى « لينذر الذين ظلموا » بالغيبة والخطاب ثابت للرموز له بالهاء وهو البزى، فله في آتفا قصر الهمزة ومدها. وله في لينذر الغيبة والخطاب. وقصر الهمزة له في آتفا من زيادات النشر والغيبة له في لينذر من زيادات النشر أيضا.

أما طريق الحرز فليس له منه في آتفا إلا مد الهمزة وليس له منه في لينذر إلا الخطاب وما ذكره الشاطبي له في الحرز من قصر الهمزة ومدها في آتفا، ومن الغيبة والخطاب في لينذر فخرج عن طريقه وطريق أصله، لأن طريقه مد الهمزة في آتفا، والخطاب في لينذر كما ذكرنا.

ثم أخبر أن كرها في الموضوعين في قوله تعالى « حملته أمه كرها ووضعته كرها » قرىء للرموز له باللام وهو هشام بضم الكاف زيادة عما له في الحرز من فتحها.

وأخبر أن قوله تعالى « وليرفقههم أعمالهم » قرأه هشام بالنون زيادة عما له في الحرز من قرأته بالياء.

من سورة الفتح الى اول الحديد

قال :

وَأَخْلَفُ فِي آزَرِهِ لَدَيْنَا وَمَا أَلْتَنَا هَمَزُهُ أَحْذِفُ زَيْنًا

وأقول : أخبر أن الخلف في قصر ومد همزة ، فأزره في سورة الفتح ثابت للرموز له باللام وهو هشام ، فالمد له من الحرز ، والقصر من زيادات النشر .

ثم أمر بحذف همز لفظ « ألتنا » في سورة الطور في قوله تعالى « وما ألتناهم » للشار إليه بالزاي وهو قبيل ، والوجه الآخر له من الحرز هو إثبات الهمز . وكلا الوجهين له مع كسر اللام .

قال :

مُسَيِّطِرُونَ ألسِينِ وَالصَّادَ زِدْ وَضُمَّ لَمْ يَطْمِئَتْ مَعَا بِالْخَلْفِ رِدْ

وأقول : قرأ قوله تعالى « أم هم المسيطرون » ابن ذكوان بالسين زيادة عما له في الحرز من الصاد ، وزاد النشر للرموز له بالزاي وهو قبيل وجه

الصاد، وزاد النثر للمرموز له بالزاي وهو قنبل وجه الصاد في المسيطرون،
فيكون لابن ذكوان الصاد من الحرز، والسين من زيادات النثر.

ويكون لقبيل السين من الحرز، والصاد من زيادات النثر.

ثم أمر بضم الميم في لفظ يطمٹ معا في قوله تعالى « لم يطمٹهن » للمرموز
له بالراء وهو الكسائي فله في كل موضع منهما الضم والكسر في الميم من
الراويين أعني أن لكل راو منهما الضم والكسر في كل موضع منهما.

من سورة الحديد الى أول المعارج

قال :

تَزَلَّ خَفَّفَ غِثٌ يَكُونُ ذَكَرُنْ دَوْلَةٌ أَنْصَبَ خِفٌّ يَفْصِلُ أَسْنُنْ

وأقول : أمر بتخفيف الزاي في لفظ « نزل » في قوله تعالى في سورة الحديد « وما نزل من الحق » النشار إليه بالغين وهو رويس زيادة حذفت في الدير من التشديد .

ثم أمر بقراءة قوله تعالى « كي لا يكون دولة » في سورة الحشر بياء التذكير ، ونصب الناء في لفظ دولة لهشام كقراءة حفص ، وأنت تعلم أنه من الشاطبية رفع دولة قولاً واحداً مع الوجهين في يكون التذكير والتأنيث ، فحيث أن يكون الوجه الزائد له من النشر نصب دولة مع التذكير في يكون

ثم أمر بتخفيف الصاد في قوله تعالى في سورة الممتحنة « يفصل بينك » من طريق النشر لهشام . والوجه الآخر له من الحرز بتشديد الصاد فيكون لهشام في هذه الكلمة طريقان الأول . بضم الياء وفتح الفاء وفتح الصاد مشددة ، وهذا من الحرز ، والثاني بضم الياء وسكون الفاء وفتح الصاد مخففة .



من سورة المعارج الى أول الغاشية

قال :

لَأَسْأَلُ أَضْمُ هَبْ وَذَكَرْتُ مَعْنَى لَا أُوتِ فِي سَلَامٍ لَدَيْنَا

وأقول : أمر بضم الياء في « يسأل » في قوله تعالى « ولا يسأل جميع حميماً » للشار إليه بالهاء وهو اليزم ، زيادة عماله في الحرز من فتح الياء .
ثم أمر بقراءة « يعنى » في قوله تعالى في سورة القبلات في قوله تعالى :
« من متى يعنى » يياء التذكير للرموز له باللام وهو هشام زيادة عماله في الحرز من القراءة بناء التأنيث .

ثم أخبر بحذف النون — أى التنوين « في لفظ سلاسل » في سورة الدهر للرموز له باللام وهو هشام وصلاً ووقفاً ، ولا يخفى أنه إذا وقف أسكن اللام .

وهذا الوجه من زيادات اللشنة ، والوجه الآخر من الحذف والتنوين وصلاً ووقفاً ، ولا يخفى إبداله حرف مد في حال الوقف عليه .

قال :

نَوَانِهِ نَحْتٌ وَأَمْدُدُهُ وَفَنَّا زَنْ غَرَّرَ وَأَقْصَرُهُ مَعِ أَوْلَى قَوْلًا رَشَّكَرَ

وأقول : أمر بإثبات التنوين في نَفْظ ، سلا سلا ، في سورة الدهر للرموز له بالغين وهو رويس .

ثم أمر بمدّه أي بإثبات الألف فيه في حال الوقف للرموز لهما بالزاي والغين وهو قنبل ورويس ، وهذا الوجه من زيادة النشْر لهما وهو إثبات التنوين فيه لرويس وصلا ووقفاً مع إبداله ألقاعند الوقف ، وحذف التنوين لقنبل في الحالين مع الوقف له بالألف ، والوجه الآخر لرويس من الدرّة هو حذف التنوين في الحالين ، مع الوقف له بسكون اللام .

والوجه الآخر لقنبل من الحرز هو حذف التنوين في الحالين مع الوقف له بسكون اللام أيضاً .

وقوله : « واقصره مع أولى قوارير شكر ، معناه الأمر بقصر لفظ سلا سلا ، وقصر الكلمة الأولى من كلمتي قوارير أي بحذف ألفهما عند الوقف للرموز له بالشين وهو روح ، زيادة عما له في الدرّة من إثبات ألفهما وقفا .

قال :

وَالثَّانِ لُدَّ خَاطِبٌ يَشَاءُونَ كَرَهُ وَأَقَّتْ شُدَّ أَهْمَزُنْ ذُقْ نَآخِرَهُ
قَصْرُهُ تَلَا وَثِقْلُهُ سُجِّرَتْ غَلَا وَسُعْرَتْ صِفْ فَكَرِينْ أَقْصُرْ كَلَا

وأقول : أمر بالوقف على اللفظ الثاني من قوارير بحذف الألف للرموز له باللام وهو هشام زيادة عما له في الحرز من الوقف عليه بالألف

ثم أمر بقراءة لفظ « يشاءون » ، في سورة الدهر في قوله تعالى
« وما تشاءون إلا أن يشاء الله » ، بتاء الخطاب للرموز له بالكاف وهو ابن
عامر من الروايتين زيادة عما له في الحرز من قرأته يباه الغيبة .

ثم أمر بقراءة « أقت » ، في قوله تعالى : « وإذا الرسل أقتت بالهمز مع
تشديد القاف للرموز له بالذال وهو ابن جواز ، زيادة عما له في الدرّة من
القراءة بالواو المضمومة في مكان الحمزة مع تخفيف القاف .

ثم أخبر أن لفظ « ناخرة » ، في قوله تعالى « عظاما نخرة » ، تلاها المشار
إليه بالتاء ، وهو الدورى عن الكسائى بالقصر أى بحذف الألف التى بعد
النون ، زيادة عما له في الحرز من إثبات الألف ، فيكون له الوجهان -
الإثبات من الحرز ، والحذف عن زيادات النشر .

ثم أخبر أن تثقيب الجيم في لفظ « سُجّرت » ، في قوله تعالى « وإذا
البحار سُجّرت » ، ثابت للرموز له بالغين وهو درويس ، وهذا الوجه له
من زيادات النشر ، والوجه الآخر له من الدرّة هو تخفيف الجيم .

ثم أخبر أن المشار إليه بالصاد وهو شعبة روى تثقيب العين في لفظ
« سُعّرت » ، في قوله تعالى « وإذا الجحيم سُعّرت » ، زيادة عما له في الحرز
من تخفيف العين .

ثم أمر بقصر لفظ « فاكهين » للرموز له بالكاف وهو ابن عامر في قوله
تعالى « اتقلبوا فكهين » ، والمراد بالقصر حذف الألف التى بعد الفاء ، وهذا
الوجه له من زيادات النشر ، والوجه الآخر له من الحرز هو المدء أى إثبات
الألف بعد الفاء .

من سورة الغاشية الى أول العلق

قال :

سَيِّطِرُ زَبْ مِّنْ عَطْفٍ وَبَعْدَ بَلْ لَا أَرْبَعُ خَاطِبُ شَعْفٍ

وأقول : أخبر أن لفظ « يسيطر » في قوله تعالى « لست عليهم يسيطر » مقروء بالسين للرموز لهم بالزاي والميم والعين ، وهم قبل ، وابن ذكوان ، حفص ، زيادة عما لهم في الحرز من الصاد فيكون لكل منهم وجهان ، الصاد من الحرز ، والسين من زيادات النشر .

ثم أمر بقراءة الأفعال الأربعة الواقعة بعد بل لا

وهي : تكرمون ، تحضون ، وتأكلون ، وتحبون ، في قوله تعالى
كلا بل لا تكرمون اليتم ولا تحضون على طعام المسكين وتأكلون الثمرات
كلا لما وتحبون المال حبا جما ، بناء الخطاب للرموز له بالشين وهو روح
عن يعقوب ، زيادة عما له في الدرر من قراءة هذه الأفعال بياء الغيبة .

من سورة العلق إلى آخر القرآن الكريم

قال :

وَأَنْ رَأَهُ أَقْصَرُهُ وَأَمْدُدُ زَهْرَةٌ
وَالنَّافِثَاتِ الْإِنْفِافِ غَايَةٌ

وأقول : خير الناظم القارىء بين قصر الهمزة ومدها في لفظ « رآه » في قوله تعالى « أن رآه استغنى » للرموز له بالزاي وهو قبل فيكون له في الهمزة وجهان قصرها ومدها ، والمراد بمدها إثبات ألف بعدها ، وقصرها حذف هذه الألف .

وقد ذكر الناظم هنا القصر باعتبار أنه من الألف البشرية وليس من طريق الشاطبية وأصلها بقول الشاطبي : « ولم يأخذ به متعملا » فقد رده العلماء وأهل الأدب بثبوت القصر عن ابن مجاهد وغيره عن قبل ، فكان ينبغي للناظم عدم التعرض لهذه الترجمة .

ثم ذكر أن لفظ «النفائات» في قوله تعالى «ومن شر النفائات في العقد»
في سورة الفلق، قرئ للمشار إليه بالغين وهو رويس بخلاف عنه بألف بعد
النون وكسر الفاء مخففة من غير ألف بعدها - كما نلاحظ في البيت .

وهذا الوجه من زيادات النشر له ، والوجه الآخر له من الدرّة
كقراءة الجماعة .

وإلى هنا تم بيان ما زاده النشر للقراء العشرة ورواتهم على الشاطبية
والتيسير ، والدرّة والتحبير . هذا .

ولم يتعرض الناظم لبيان ما زاده النشر للقراءة العشرة من التنكير ،
وهأنذا أذكره بإيجاز فأقول .

باب التكبير

زاد النشر لكل القراءة التكبير في أوائل السور كلها سوى براءة ، وحينئذ يجوز لكل قارئه أراد الابتداء بالتعوذ ثمانية أوجه :

الأول : الوقف على التعوذ ، وعلى التكبير ، وعلى البسملة .

الثاني : الوقف على التعوذ ، وعلى التكبير ، ثم وصل البسملة بأول السورة .

الثالث : الوقف على التعوذ ، ثم وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها .

الرابع : الوقف على التعوذ ، ثم وصل التكبير بالبسملة مع وصل البسملة بأول السورة .

الخامس : وصل التعوذ بالتكبير مع الوقف عليه وعلى البسملة .

السادس : وصل التعوذ بالتكبير مع الوقف عليه ، ثم وصل البسملة بأول السورة .

السابع : وصل التعوذ بالتكبير ووصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها .

الثامن : وصل التعوذ بالتكبير ووصل التكبير بالبسملة مع وصل البسملة بأول السورة .

ويزاد لحزرة أربعة أوجه ، وهي إبدال همزة أكبر واوا مع الوقف عليه ،

أسواء قطع التكبير عن التعوذ أو وصل به ، وسواء وقف على الهمزة ،
أو أوصلت بأول السورة .

واعلم أن أول كلمة في السورة إذا كانت مبدوءة بهيئة ووقف على شيء ،
عليها نحر ، الحاكم ، تكون هذه الكلمة تابعة للفظ أكبر في التحفة ، سهل
عند حمزة .

وهذا آخر ما يسره الله تعالى من شرح هذا المتن المبارك المشتمل على
أذكر الأوجه التي زادها كتاب النشر للمحقق ابن الجرزي للقراء العشرة
أورواتهم على ما لهم في الشاطبية والدرة .

وأسأل الله الكريم المنان أن يكسو هذا الشرح ثوب القبول ، وأن
ينفع به أهل القرآن العظيم في جمع الأمصار والأعصار ، وأن يجعله ذخراً لي
بعد موتي ، وسياً في نجاتي من أهوال يوم الدين . فهو حسبي ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وكان الفراغ من تأليفه يوم الخميس المبارك ١٢ من شهر جمادى الأولى
سنة ألف وثلاثمائة وتسع وسبعين ١٣٧٩ هـ - و ١١ من شهر نوفمبر
سنة ألف وتسعمائة وتسع وخمسين ١٩٥٩ م ، وصلى الله وسلم وبارك على
سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

الفهرس

الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة
باب الوقت على المرسوم	٨٩	خطبة الكتاب	٣
• بإيات الإضافة	٩٢	مقدمة	٤
• بإيات الزوائد	٩٥	باب الإسملة وسورة أم القرآن والإدغام	١٣
فرض الحروف من سورة البقرة إلى سورة المائدة	٩٨	الكبير	
ومن المائدة إلى أول الروم	١٠٧	تذييلات	٢٣
من سورة الروم إلى أول سبأ	١١٨	باب هاء الكناية	٢٦
سورة سبأ وأختيها	١١٩	• المد والنصر	٣٢
من سورة الصافات إلى أول الفتح	١٢١	• المحذوفين من كلمة	٣٧
من سورة الفتح إلى أول الحديد	١٢٥	• المحذوفين من كلمتين	٤٥
من سورة الحديد إلى أول المعارج	١٢٧	• المحذوف المقرد	٤٧
من سورة المعارج إلى أول العاشية	١٢٨	• النقل والكت على الساكن وغيره	٥٤
من سورة العاشية إلى أول العلق	١٣١	• وقف حمزة وهشام على المجر	٥٩
من سورة العلق إلى آخر القرآن الكريم	١٣٢	وإدغام ذال إذ ودال قد	
باب التكبير (وتمامه)	١٣٤	• إدغام لام حل وبل	٦٥
		• إدغام سرور فربت مخارجها	٦٧
		• إدغام النون الساكنة والتنوين	٧١
		• الفتح والإمالة وبين اللفظين	٧٣
		• إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقت	٨٢
		• الراءات واللامات	٨٤